

GODOWN

RATE

Per

Qr

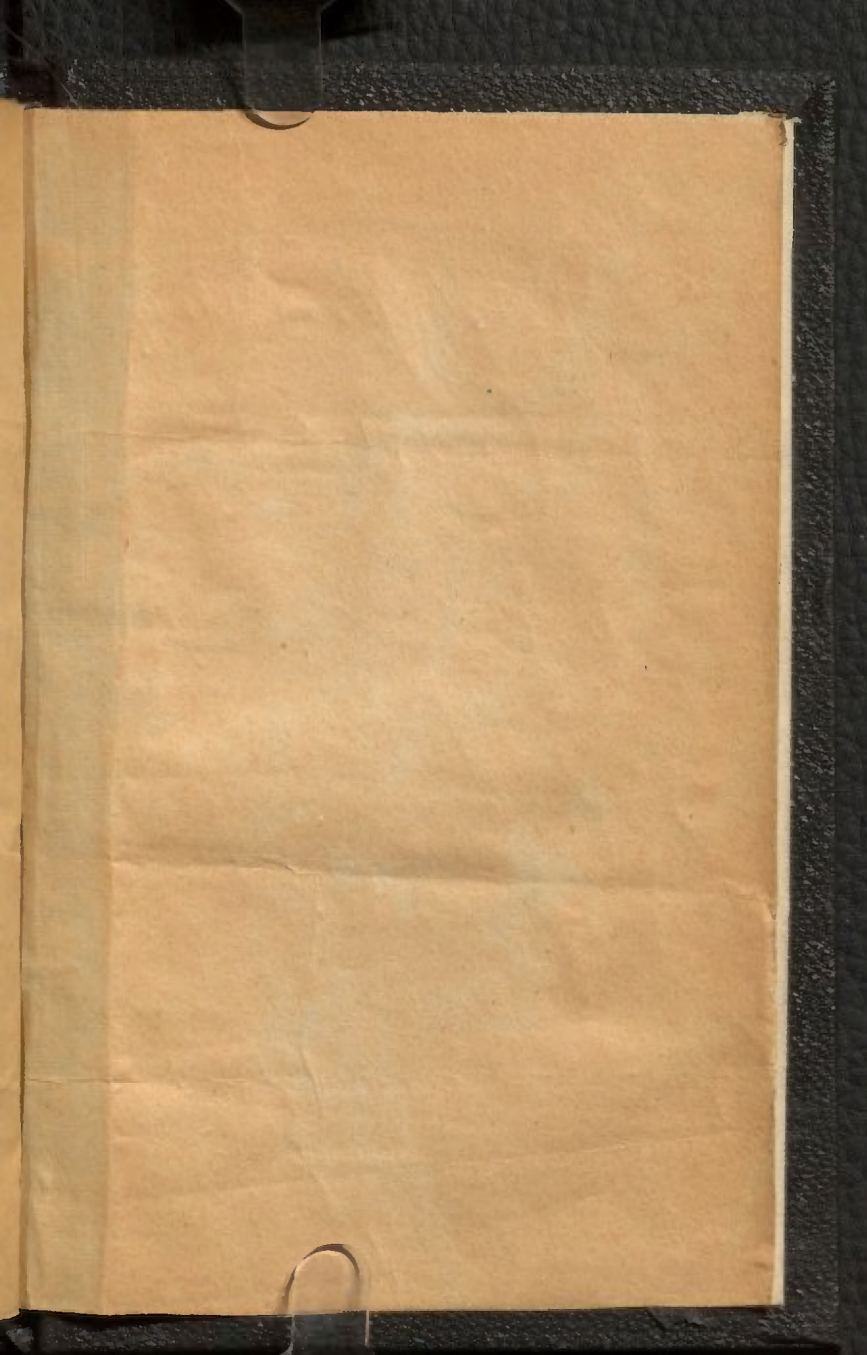
Qr

P

4118179

202

Isāghūjī mā' shukh
(Loysic)



Handwritten text in a script, likely Persian or Arabic, visible along the left edge of the page. The text is partially obscured by the binding and appears to be a marginal note or a list of items.

الحمد لله الذي جعل في كل شيء حكما
وهدى للناس صراطا مستقيما

الحمد لله الذي جعل في كل شيء حكما
وهدى للناس صراطا مستقيما

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله واهب التوفيق ويشكره هداية الطريق ونصلي على
محمد وآله اجمعين **اما بعد** فهذه رسالة في المنطق اخرجتها

فيها ما يجب استحضاره لمن ابتدئ في شيء من العلوم مستغنيا بالله
وسميناها **اللسان** الدال بالوضع يدل على

تمام ما وضع له بالمطابقة ويدل على جزئه بالتضمن ان كان له جزء
ويدل على ما يلان فيه في الذهن بالالتزام كالاشيان فانه يدل

على الحيوان الناطق بالمطابقة وعلى احد هما بالتضمن وعلى
قابل العلم وصنعة الكائنات بالالتزام **بسم اللفظ** اما معنى

هو الذي لا يرد ويلد بالجزء منه دلالة على جزء معناه
لان العلم والكتابة

الحجارة **والفرد** اما طي وهو الذي لا يمنع نفس تتحرك
منه عن وقوع التشكيك كالاشيان واما جزئي وهو الذي

يحقق تصور معنونه عن ذلك عن يد
وهو الذي يدخل في تحت حقيقة جزئيا كالحيوان بالنسبة

الى الانسان والفرس واما عرضي وهو الذي يخلافه كما
يقاكل بالنسبة الى افراد الاشيان **والذاتي** اما مقول في

جواب ما هو محب الشركة المحبة كالحيوان بالنسبة
الى الانسان والفرس وهو الجنس **ويرسم** بانه كل مقول

على كثيرين مختلفين بالخاصة في جواب ما هو واما مقول
في جواب ما هو محب الشركة والخصوصية معا كالاشيان

بالنسبة الى زيد وعمرو وبكر وهو النوع **ويرسم** بانه كل
مقولا على كثيرين مختلفين بالعدد دل الحقيقة في جواب

في الحيوان فان كان
الانسان في جنس
الحيوان فان كان
الانسان في جنس
الحيوان فان كان

ما هو واما عن قول في جواب ما هو في جواب اي شئ هو في ذاته
وهو الذي يميز الشئ عن ما يشابهه في الجنس كالناطق بالنسبة الى
الانسان وهو النعل **وبس** بانه كلي يقال على الشئ في جواب
اي شئ هو في ذاته واما العرضي فاما ان يتبع انكاه عن الهيئة
وهو العرضي اللازم او لا يتبع وهو العرض المتأرق وكل واحد منهما
اما ان يختص بجملة واحدة وهو الخاصة كالصاحل بالبقعة والنعل
بالانسان **وبس** بانها كلية يقال على ما تحت حقيقة واحدة
فقط قولاً عرضياً واما ان يقع تحتين فوق واحدة وهو العرض العام
كالمتشقق بالبقعة والنعل للانسان وغيره من الحيوانات **وبس**
بانها كلية يقال على ما تحت حقائق مختلفة قولاً عرضياً **وبس**
الحديث عن كشف حقيقة الذاتيات للشئ على وجه يدخل ما هو
فيه ويخرج كل ما ليس منه **الشك الثاني** الحد قول **والشئ**
وهو الذي يتركب عن جنس الشئ وفصله القريبين كالحوان الناطق
بالنسبة الى الانسان وهو الحد العام والحد الخاص وهو الذي
يتركب من جنس البعد وفصله القريب كالجسم الناطق بالنسبة
الى الانسان والترم العام وهو الذي يتركب عن جنس القريب
للشئ وخاصة اللازمة كالحوان الصاحل في تعريف الانسان والترم
الخاص وهو الذي يتركب عن عرضيات تختص بجزئها بحقيقة واحدة
كقولنا في تعريف الانسان انه ما يشع على قدمه عريض الاطراف يارب
البشرة مستقيمة القائمة ضحاكاً بالطبع **القضايا** القضية قول
يقع ان يقال لقائله انه صادق فيه او كاذب وهو اما في تعريف
علمية كقولنا زيد كاتب واما شرطية متصلة كقولنا ان كانت
طالبة الشمس طالعة فانها تجوز واما شرطية منفصلة كقولنا
ان كانت طالعة فانها تجوز

في تعريف الانسان
ان كان الانسان
في جنس الحيوان
فان كان الانسان
في جنس الحيوان
فان كان الانسان
في جنس الحيوان

١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠

2

هذا العدد اما ان يكون زوجا و فرعا او الجزء الاول من الحقيقة يسمى
 موضوعا والثاني محمول والجزء الاول من الشرطية يسمى مقدما للتقدمة في الذم
 والثاني تاليا **والقضية** اما موجبة كقولنا زيد كاتب واما سالبة
 كقولنا زيد ليس بكاتب وكل واحد منهما اما مخصوصة كقولنا زيد ان كان الموضوع
 كاتبا ليس بكاتب واما كلية مستورة كقولنا كل انسان كاتبا
 كاتبا وليس بكاتب واما جزئية مستورة كقولنا بعض الانسان كاتبا
 كاتبا وليس بكاتب واما ان يكون كذلك في موضع بالبعضية
 وبشيء ممتلئ كقولنا الانسان كاتبا والانسان ليس بكاتب
 في الحقيقة **التصلة** اما الزوجية كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالتار
 موجودة واما التافقية كقولنا ان كان الانسان ناطقا فالحيوان
 ناطقا **والمنصلة** اما حقيقية كقولنا هذا العدد اثنان وربع واما
 افتراضية كقولنا هذا العدد اثنان وربع واما
 اما متشعب واما محقق واما مانعة الخ فقط كقولنا زيد اما ان يكون في
 البحر واما ان لا يعرف وقد يكون المنصلا ذات اجزاء كقولنا
 هذا العدد اما اثنان او اقل او مشا **والتناقض** وهو اختلاف القدر
 بالسلب والاحباب بحيث يقتضي لئلا يكون احدهما صادقة و
 الاخرى كاذبة كقولنا زيد كاتبا ليس بكاتب ولا يتحقق كل
 في الموضوعين الابدان فاما في ثمانية وخطاب في الموضوع
 المحل والزمان والمكان والاضافة والفرق والنعل والجزء والكل والشرط
 ونفيهما الموجبة الكلية اما هي السالبة الجزئية ونفيها السالبة الكلية اما
 هي الموجبة الجزئية كقولنا كل انسان حيوان فنفيها بعض الانسان
 ليس بحيوان ولا شيء من الانسان بحيوان فنفيها بعض الانسان
 ليس بحيوان **المتشعبة** المتشعبة فيها الابدان المتشعبة في كل

والجزيئية لان الكليتين قد تكذبان في مادة الامكان لقولنا كل انسان
 كاتب ولا شيء من الانسان كاتب والجزيئتين قد تصدق ان لقولنا
 بعض الانسان كاتب وبعض الانسان ليس كاتب **والعكس** هو ان
 يبدل الموضوع محمولا والمحمول موضوعا مع بقاء السبب والايجاب بحاله
 المصدق والكذب بحاله والموجبة الكلية لا تنعكس كلية اذ صدق قولنا
 كل انسان حيوان ولا يصدق كل حيوان انسان بل تنعكس جزئية لان
 اذ قلنا كل انسان حيوان يصدق بعض الحيوان انسان فاما ان قلنا
 بالحيوان والانسان فيكون بعض الحيوان انسانا والموجبة الجزئية ايضا تنعكس
 جزئية فهذه الحجته والتسالية الكلية تنعكس كلية وذلك بتبين نفسه لانه اذ صدق
 قولنا لا شيء من الانسان محقق صدق قولنا لا شيء من الحيوان انسان والتسالية
 الجزئية لا تنعكس لرؤفان انه يصدق قولنا بعض الحيوان ليس با انسان ولا
 يصح عكسه وهو قولنا بعض الانسان ليس بحيوان **القياس** وهو قول
 مؤلف من اقبال متى سلمت لزم عنها لذا قلنا قول آخر وهو ان اقتراني
 لقولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف حادث فكل جسم حادث واقعا استثنائي
 لقولنا ان كانت الشمس طالعة فالتها موجود لكن الشمس طالعة
 لكنها موجودة لكن التها ليس بموجود فالتشمس ليست بطالعة والمكتر
 بن مقدم متى القياس يشي حدا اوسط وموضوع النتيجة يشي حدا اوسط
 ومحمولها يشي حدا الكبر والمقدمة التي فيها المصغر يشي الصغرى والتي
 فيها الكبر يشي الكبرى وهيئة التاليف من الصغرى والكبرى تسمى
 شكلا والاشكال اربعة لان احد الاوسط ان كان محمولا في الصغرى موضوعا
 في الكبرى فهو الشكل الاول وان كان بالعكس فهو الشكل الرابع وان كان
 موضوعا فيهما فهو الثالث وان كان محمولا فيهما فهو الثاني فهذه الاشكال
 الاربعة المذكورة في المنطق والشكل الرابع منها بعيد عن الطبع والذي لا يطبع

المطلوب
 في
 القياس
 هو
 ان
 يكون
 اوسط
 كل
 قول
 في
 القياس
 هو
 اوسط
 كل
 قول
 في
 القياس

3
 سليم وعقل مستقيم لا يحتاج الى رد الثاني الى الاول وانما يخرج الثاني
 عند اختلاف متقدميه بالسلب والايجاب مع كلية الكتب والسلك الاول هو
 الذي جعل معيار العلوم ونور حقهنا ليحول دسوخا ويستخرج منه المط
 وضوءه المنتجة اربعة اضرب الاول ان كل جسم مؤلف وكل مؤلف حادث
 فكل جسم حادث الثاني كل جسم مؤلف ولا شئ من المؤلف بتقديم وكل الجسم
 ليس بتقديم الثالث بعض الجسم مؤلف وكل مؤلف حادث فبعض الجسم
 حادث الرابع بعض الجسم مؤلف ولا شئ من المؤلف بتقديم فبعض الجسم
 ليس بتقديم والقياس الاقتراعي اما من محليتين كاتر اما متصلتين كقولنا
 ان كانت الشمس طالعة فالتهان موجودة وان كان التهان موجودا فالارض
 مضيئة ينتج ان كانت الشمس طالعة فلا ارض مضيئة واما من منفصلتين
 كقولنا كل عدد اثنان زوج او فرد وكل زوج اثنان زوج او زوج الفرد ينتج كل
 العدد اثنان او زوج او زوج الفرد واما من محليتين ومنصليتين كقولنا
 كلما كان هذا انسانا فهو حيوان وكل حيوان جسم ينتج كلما كان هذا انسانا
 فهو جسم واما من محليتين ومنصليتين كقولنا كل عدد اثنان زوج او فرد وكل
 زوج فهو مقسم بمقساوين ينتج كل عدد اثنان فرد او ينقسم بمقساوين او
 من متصلة ومنصليتين كقولنا كلما كان هذا انسانا فهو حيوان وكل حيوان
 فهو اما ابيض او اسود **اما الاستثنائي** فالقضية الموضوعة فيه
 ان كانت متصلة فاستثناء عين المتقدم ينتج عين التالي كقولنا ان كان
 هذا انسانا فهو حيوان لكنه انسان فيكون حيوانا واستثناء نقيض التالي
 ينتج نقيض المتقدم لو كانت منفصلة فاستثناء عين احد الجزئين ينتج
 نقيض الآخر واستثناء نقيض احدهما ينتج عين الآخر **البرهان** هو
 قياس مؤلف من مقدمات يقينية الانشاج يقيني واليقينيات اقسام
 اربايات كقولنا الواحد نصف الاثنين وكل اعظم من الجزء ومساو هادث

بقولنا الشمس مشرقة والنار محرقة ومجربات كقولنا السقمونيا مصل
 للصفا وحديثات كقولنا نور القمر مستفاد من الشمس وقولنا
 كقولنا محمد صلى الله عليه وسلم ادعى النبوة وطهرت المحجرة على يده
 وقضايا قياسيةا منها كقولنا الاربعة ربيع بسبب وسط حاضرت في
 الذهب وهو الانقسام بمقتضى **القياس** والمؤلف من
 مقدمات مشهورة مقبولة من شخص معقولي فيه او مظنونة والشعر عرك
 من مقدمات للتبسيط منها النفس او تنقبض والمخاطبة مؤلف من مقدمات
 كاذبة شبيهة بالحق وبالمشورة او مقدمات وهمية كاذبة والعمدة
 في البرهان لا غير ثم انما سبب جعل الروايات في وقتها انما التشرع لم يزل

بحمد الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل منطق الانسان مظهر الحلو مات ويسلنا طرقات التحصيل
 الجليل والصلوة على رسول محمد المبعوث بالحق والبيئات وعادة واصحابه
 محدث الكرمات ومنبع المرويات فلما كان المختصر الموسوم بابن عزمي
 للشيخ الامام افضل المتأخرين اشير الذين الاثري طيب الله ثراه جامعا
 لغرض فوائد علم الميراث وحصر فوائد البرهان وهو الطلبة ممتدة الاعناق
 الى اقتناء ذخائر في كل زمان وحال نطق لكشف سر آثره بكل لسان كتبت
 بعون الله حواشي لتزيل عن المواضع المشككة شبههم ونظمت فوائد ليكون
 قلائد على اعناق همهم مع ان العلم اعلام مالمية مشرفة على الانعكاس وان
 سبانية مؤرخة بالاندراس والجمل لايات دولته وآيات بضرته واضحة وان
 راعاهم الاوضح الى اوج القبول اوصل طين الناس كالشمعة تابع للاخس الارذل
 به الى حضرة من شرفه الله تعالى باحياء معالم الفضائل الدراسة وتوصلت
 الى سدة من زينه الله تعالى باعلاء معالم الفاضل الطامسة وهي الخ

بويكيد

ولي الايادي والنعوذ والعنة الظاهرة والشرف الباطن اللامع من غيرته من غرته
 الغراء لوانح السعادات الازلية الناجح من طيبه روائح الذلة الابدية في
 المهد ينطق عن سعادة جده اثر التجابة ساطع البرهان به عياث الاسلام
 ومخت المسلمين الاميرين الامير فلان لازالت رايات العلم في ايام دولة
 عاليه وقيمت من آثار الترقية غاليه الله خصه الكالات الحطة وارزقه
 الرئاسة الدينية والدنيوية لان غوامض الاسرار بالنسبة الى ذهنه الواسع
 ونماذج الافكار بالضافه الى طبيعته المتجاذبة في اجاف هن الكتاب
 اولى بالهداية احي اسئل من الله تعالى ان ينفع به والله في ذلك النفع
 وهو حسنا ونعم الوكيل **انا بعد** نجد على توفيقه ونسأله هداية طريقه
 نضلي على حمد وعترته اجمعين الطاهرين **قال** نجد الله معاه
 على ما ذهب اليه المتحققون هو التناء والتناء على الجميل من نعم او غيرها
 وانما من التناء لشعر بانه بواسطة اللسان قوله من نعم او غيرها للاشعار
 بعزم المتعلق بعد تمام الحمد ولا حاجة الى قيد على جهة التعظيم احترازا
 عن الاستهزاء لانه ليس بشيء حقيقة لان التناء انما هو بقصد المعنى
 لا بمجرد التلفظ ولا الى تعقيد الجميل بالاختياري احترازا عن المدح
 لانه ليس بشرط ايضا في الحمد بدليل قوله تعالى عسى ان يسهل ربك عظاما
 حمدة والحديث الماثور بعث الى مقام حمدة والمحل على الوصف المجاز
 بان يقال يوصف صاحبه بالكتاب الكريم والاسلوب الحكيم صرف عن
 الظاهر على ان من يقول يكون الجميل الاختياري ما خذ اني الحمد انما
 يقول بكونه ما خذ اني بحسب العقلي ولا فرق بين الحمد والمدح حتى
 به صاحب الكشاف حيث قال وكل ذي لب واجع الى بصيرته لا يخفى عليه
 ان الانسان لا يمدح بغير فعله وقد نفي الله ذلك على الذين انزل فيهم
 من محبة ان يمدحوا بما لم يفعلوا الآية ثم سأل كيف ذلك وان اعرب محمد

والعلم
 فافهمه اسان

بالحال وحسن الوجه فاجاب بان الذي يستوعق ذلك ان حسن المنظر يشيخخين
رضي واخلاق موحدة ثم نقل عن علماء البيان الخطبة المادح غير الاختياري وجعل
غالطاً ومخالفة للعقول وقصر المدح على الجليل الاختياري وهذا صحيح ان اخذ
الاختياري في الحمد انما هو بحسب العقل وان لا فرق بين الحمد والمدح والشكر فكل
يصدر لتعظيم المنعم بسبب الانعام فيكون متعلقه خاصاً ومورده عاماً والحمد بالكلية
فيجوز ان عند وجوب الخاصين متجاوزاً لغيره في كل واحد منهما عن الآخر عند وجوب
احد الخاصين فقط فيكون بينهما عموم وخصوص من وجه واختار الجملة الفعلية
ولم يقل الحمد لله جراً على الصلوة وقصداً على اظهار الجزع عن الحمد على وجه الثبات
والدوام والترقيق جعل فعل الجود موافقاً لما هو الخيري حتى حقه والهداية الدلالة
للموصلة الى الغنية والوصول يعتبر في منزهها دليل ان الصلوة تقع في مقابلها
وعلم الوصول معتبر فيها اولاً لانه يمدح بها كما يمدح بالاهتداء ومن العلوم ان من دل
على المطالب يستحق المدح مالم يصل اليه بل ربما يستحق الذم فان الاهتداء مطاوعها
والمطاعة حصول الاثر عن تحقق الفعل المتعدي بمفعوله نحو سمعتك واجتمعوا المطاوع
لا يخالف الاصل واما قوله تعالى واما شدة فمدنيان فاستجوا العمى على الهدى فجاز
عن اصابة اسباب الهداية ونصلي واختار الجملة الفعلية هنا ايضاً لثبوت ما ذكره
كون الصلوة على وفق الحمد والمشتق ان الصلوة حقيقة في الدعاء لغة وفي
الادراك المختصة شرعاً فيكون الصلوة المستندة الى العبد حقيقة ومثل على انه
على محمد مجاز بمعنى الرحمة ولعل للجملة ان الدعاء سبب الرحمة ولكن المذكور
في الكشاف في اول سورة البقرة ان الصلوة حقيقة تحريك الصلوة فيها
ثم معنى الدعاء صلوة تسببها الداعي بالمصلحة في تشعب فيكون الصلوة في الدعاء
اعتبار وفي الاكلان حقيقة او مجازاً مرهلاً واما مثل ان الله وملائكته يصلون
على النبي فمجيء على ان المراد بمعنى مجازي اعم من المعنى الحقيقي وهو اصال
النفع والايصال واحد والاختلاف في طريقه

والمتنوع

شأن

هذه

في قوله تعالى
وَمَا يَنْبَغِي لَكَ فِيهَا
وَمَا يَنْبَغِي لَكَ فِيهَا

وما يَنْبَغِي لَكَ فِيهَا
وما يَنْبَغِي لَكَ فِيهَا

في المنطق اوردنا فيها ما يجب استحضاره لمن يتدق في شيء من العلوم مستغنيا
 بالله تعالى انه مفيض الخير والمجد

في المنطق اوردنا فيها ما يجب استحضاره لمن يتدق في شيء من العلوم مستغنيا
 بالله تعالى انه مفيض الخير والمجد
 اللفظ الدال على ما وضع له
 بالمطابقة وبدل على جزئية بالضم وعلى ما يلزم في الذهن بالانتماء كالانسان
 فانه يدل على الحيوان الناطق بالمطابقة وباحدهما بالضم وعلى قابل العلم وصفة
 الكتابة بالانتماء

العلم
 الصحاح
 في بحث اللفظ واللفظ

اعلم ان المنطق علم يعرف به تمييز السالم من الكثرين
 لفساد القيمة او دمجها في رصا لفظ اصطلاحات يجب استحضارها لمن شرع
 في شيء من العلم ليكون عوناً له في التحصيل منها ايسر عن جمعي والمراد بها الكليات
 الجنس وايسر عن جمعي اسم حكيم من كلام اليونان ينسب اليه الكليات الخمس لمبادئ
 فيها وهي النوع والجنس والنصل والخاصة والعرض العام وهذه المقصودة ههنا
 لكن لما كانت معرفتها موقوفة على معرفة الدلالة واقسام اللفظ فقدمت ههنا
 لان هذه الاصطلاحات لا يمكن معرفتها الا بالاستفادة من صاحبها والاستفادة التوقف
 لا يحصل الا باللفاظ الدالة على المعاني صرح به المصنف واما لان الكليات عبارة
 عن اللفاظ اعتبار الدلالة على المعاني لمصرح به المصنف بعد ذلك حيث قسم اللفظ المفرد
 الى الكليات الخمس فيعرف معرفتها على معرفة الدلالة واقسام اللفظ ثم معرفة
 اقسام اللفظ موقوفة على معرفة الدلالة كما ستقف عليه فلذلك قدم بحث الدلالة
 وهي كون الشيء محالة يلزم من العلم بشيء آخر والشيء الاول هو الدال والشيء الثاني
 هو المدلول والدال ان كان لفظاً بالدلالة لفظية والآخر لفظية والدلالة
 اللفظية ان توفقت على الوضع فوضعية والا فغير وضعية وغير اللفظية
 ان كانت بحسب اقتضاء الطبع فطبيعية كدلالة اسم على وجه الصدور
 والافضل كدلالة اللفظ على وجه الصدور كدلالة اللفظ على وجه الصدور
 فوضعية كدلالة الخط على اللفظ والافضل كدلالة اللفظ على وجه الصدور
 بالدلالة العقلية ما يكون العقل مدخل فيها ولا يلزم ان يكون جميع الدالات
 عقلية وبالدلالة الطبيعية ما لا يكون العقل مدخل فيها بل ما يكون بحسب اقتضاء

في بحث اللفظ واللفظ
 في بحث اللفظ واللفظ
 في بحث اللفظ واللفظ

في بحث اللفظ واللفظ
 في بحث اللفظ واللفظ
 في بحث اللفظ واللفظ

طبع اللفظ وان كان للعلل فيها مدخل والمقصود ههنا هي الدلالة اللفظية الواسعة
ويكون اللفظ بحيث متى اطلق فهم منه المعنى للعلم بوضعيه وان كان الدلالة نسبة
بين اللفظ والمعنى بل بينهما وبين السامع يستلزم ان اللفظ فيفسر بكون
اللفظ الخ وتارة الى المعنى فيفسر بفهم المعنى اي ان فهم المعنى من اللفظ لا يفسر
فيفسر بفهم المعنى من اللفظ اي انتقال ذهني اليه وقد يقال ان فهم المعنى من اللفظ لا يفسر
اللفظ وكذا ان فهم المعنى من اللفظ لا يفسر بفهم المعنى من اللفظ لا يفسر بفهم المعنى من اللفظ
لان وان لم يكن اعتبار كونه وصفا للفظ لكن لا يخفى ان الملاحظ فيه انما هو جانب المعنى
او جانب السامع لجانب اللفظ ثم الدلالة اللفظية الرضعية ان كانت على تمام ما وضع
له كدلالة الانسان على الحيوان الناطق مطابقة لفظا بين اللفظ والمعنى
وان كانت على جزء ما وضع له كدلالة الانسان على الحيوان او الناطق بحيث تقتضي
لان المدلول في ضمن الموضوع له وان كانت على امر خارج يلزم في الذهني اي يستلزم
اشكال تصور المعنى عن تصور كدلالة الانسان على قابل العلم وصنعة الكتابة سميت
اللفظية الدلالة بحسب الزعم الذهني ولم يشترط الزعم الخارجى لان الالتزام متحقق
بدونه كما لا يخفى فانه يدل على البصر بالانضمام مع الحادثة بينهما في الخارج وانحصار
الدلالة اللفظية الرضعية في الثلاثة عقلية لان الدلالة اللفظية بالوضع انما
تتعلق بما وضع له او على جزءه او على الخارج وانما انحصار الدلالة اللفظية في الرضعية
والطبيعية والعقلية فالاستقراء فان دلالة اللفظ انما يمكن بحسب الوضع والطبع
يلزم ان يكون عقلية وكذا انحصار غير اللفظية في الاثنين فان قيل قد يتحقق لا
اللفظ على المعنى الخارج عن التسمي من غير ان يكون بينهما لزوم الذهني كما في اكثر انواع
الحارات فلا يفسر الدلالة اللفظية الرضعية في الثلاثة قلنا اذ لم يكن بين التسمي
والامر الخارجى لزوم ذهني فيكون فهم المعنى بواسطة القرينة ضرورة فان دلالة
ح وهو المجموع دون اللفظ فقط وذلك لان الدلالة المعنوية في هذا الفن ما كانت
ما كانت كلفظ واللفظية كلفظ الدلالة ولعلنا فسرنا الدلالة بكون الشيء

ألحق والدلالة التفظية الوضعية يكون اللفظ حتى اطلق فهم من المعنى فعلى هذا
 يكون المعبر في الدلالة الالتزامية هو اللزوم البين بالمعنى الاخص وهو الذي
 يكون مجرد تصور الملزوم كافيا في جنم الذهن باللزوم كاذبه اليه الجمهور
 مع لا يتبع الثقيل للدلول بالالتزام يقابل العلم وصنعة الكتابة لظهور ان مجرد
 تصور الانسان لا يكفي في جنم الذهن بالملزوم فكان المقصود من الكلام على ان
 المعبر في دلالة الالتزام هو اللزوم البين بالمعنى للاغم على ما ذهب اليه الامام
 وكثير من المتأخرين وهو متحقق بين الانسان وقابل العلم وصنعة الكتابة
 فانه اذا تصور الانسان بانه حيوان يدرك الكلمات وتصور من فهم قائل
 العلم وصنعة الكتابة يحزم باللزوم بينها ضرورة هكذا قالوا ويطي ان المعبر
 في دلالة الالتزام مطلق اللزوم واللازم في كلمة الدلالة ودوام الانتهاء انما
 هو مطلق اللزوم الذهني وهو مشتق انما كان تصور المعنى عن تصور الامر الخارج الاغم والاختصاص
 سواء كان مجرد تصور الملزوم كافيا في جنم الذهن باللزوم بينهما اولا لم يكن اذ
 لو كان المعبر هو اللزوم البين بالمعنى الاخص يلزم ان لا يكون الامر خارجا
 الذي يمتنع انما كان تصور المعنى عن تصور ولكن لا يحزم الذهن بمجرد تصور
 المعنى باللزوم بينهما بل لا الترتيب والشكل ان دلالة اللفظ عليه ليست بالطائفة
 وبالاقتضى ولو لم يكن بالالتزام يلزم عدم احياء الدلالة التفظية الوضعية
 في الثلاثة واذا اردت الاطلاع على مراد هذا فليكن محاشيتنا بشرح التسمية
 في هذا المقام ثم اللفظ اعم من ذلك وهو الذي لا يرد بالجزء منه
 وكذلك كالا انسان واجما مؤلف وهو الذي لا يكون كذلك وهو قولك راوي
 الحجة لما فرغ من بيان الدلالة شرع في بيان اقسام اللفظ
 وورد التقسيم اللفظ الموضوع للمعنى اللاحقة ترك هذا القيد اعتمادا على
 ثمة الامر ولا لا تنقص حد المفرد باللفظ غير الدال على معنى بالوضع
 التام انما هو مفرد الكثرة خلاف ما صرح به والمفرد لا يرد

عموما كان المعنى
 الاغم والاختصاص

جزء منه الدلالة على جزء المعنى كالانسان والمراد بالارادة الارادة الجارية
على ما فوق اللغة حتى لو اراد واحد بالف الانسان مثلاً معني لا يلزم ان يكون
مركباً والمركب ما لا يكون كذلك اي ما يراد الدلالة على جزء المعنى فحصل ان
يكون اللفظ جزءاً ولذلك الجزء دلالة على معنى ويكون دلالة ذلك الجزء على
معناه مراداً فيخرج عن الحد ما ليس له جزء اصلاً بخلاف حال كونه على احواله
جزء غير ابدال على المعنى اتمامه لا جزء لمعناه كالنقطة وانما ان يكون لمعناه
جزء لكن لا يدل جزء اللفظ عليه كونه جزءاً له على معنى لكن لا يراد
جزء منه الدلالة على جزء المعنى سواء كان جزء المعنى المقصود كما في الحيوان
التام أو لا كما في عبد الله حال كونهما علمين فانه لا يراد بجزء منهما الدلالة
على المعنى على ما لا يخفى والمراد بجزء المعنى اعني ان يكون جزء المعنى المقصود اولا
فيدخل في الحد المركبات التي اريد منها الامور البسيطة للتركيب كالحيوان
الناطق عند ارادة الضاحك فانه وان لم ير بجزء منه الدلالة على جزء المعنى
المقصود الا انه اريد منه الدلالة على جزء المعنى الحقيقي المقصود ليقتل
منه الى المعنى المجازي المراد منه وقد يقيّد الجزء بان يكون جزء المعنى المقصود
احتراراً عن نحو عبد الله ولا حاجة اليه مع انه ينتقض الحد بالكميات
المذكورة وهذا ان التعريفات احسن التعريفات المذكورة للمفرد والمركب
باب المفرد اما كل شيء الى قوله كريد **المراد** وقد عرفت مما سبق ان
بيان الدلالة وانقسام اللفظ اتم اهل لتوقف معرفة الكميات عليها فاما
فخرج عن بيانها شرعي في بيان الكميات واعلم ان الكلمة والجزئية بالذاتين
اتما هي منفصلة المعنى دون الالفاظ لكن ينصف بها اللفظ تبعاً تسمية ابدالها
المطلوب كما ان الافراد والتركيب بالذات منفصلة للالفاظ ينصف بها المعاني
تبعاً تسمية المادولك للاعتبار فتحول اللفظ المفرد مقسماً للكميات وقصرت
المعاني بما ينصف نفس تصور مفهومه من وقوع الشك في الكميات بما لا يتفق نفس

تصوره من نفسه من وقوع الشبهة اني ما لا يكون تصور من نفسه بالنظر الى نفسه
ما تعاض من الشبهة فيدخل فيه ما لا يتعاض فيه اصلا من الشبهة كالانسان وما فيه
منه لكن بالنظر الى نفسه كالكليات الفرضية مثل اللاشيء والملا وجود
الا ان كان فانه يتعاض اشتركا كما بين كثير من اذ لا يصدق على شيء اصلا فضلا
عن الاشتراك لكن ذلك لا ينسب تصور من هو ما بل لشمول تقاضها للجميع لا لاشياء
مختصة ^{الاشياء} الكلام ان ما حصل في العقل فهو محذور تصور في العقل ان امتنع
فرض مدقة على كثير من فهو الجزئي وان لم يتعاض فهو الكلي لا يقال ان كان محذور
الفرض كافيًا فليفرض الجزئي ايضا مشتركا بين كثير من كافيض اللاشيء لا انا
فقول ذلك فرض متعاض وهذا فرض متعاض والفرق بين فان قيل التصور حصول
صورة من جهة فلنزم ان يكون للمفهوم مفهوم قلنا حصول الشيء في العقل على
نوعين نوع يكون حصوله بطريق الاصاله وهو الذي يكون حصوله حصول نفسه
كالعلم والجمل وسائر الكليات النفسانية وعلامة ترتب اثره ونوع يكون حصوله
بطريق التبعية وهو الذي يكون حصوله حصول صورة لا حصول نفسه وعلامة
عدم ترتب اثره واحد ما لا يستلزم الآخر فاما اذا تصور الثاني يحصل في العقل حصول
الثاني لانفسها ولهذا لا يترتب اثرها ويحصل العلم بنفسه لا صورة ولهذا لا يترتب
اثره نعم قد يستلزم حصول صورة الشيء حصول نفسه كما اذا تصورنا العلم فان تصور
يستلزم حصول نفسه فالتصور اذا اضيف الى المعاني والمفومات يكون من
النوع الاول فيكون يعني تصور من هو حصول المفهوم نفسه لا تصور فلا يلزم
ان يكون للمفهوم مفهوم ووجه التسمية بالكلي والجزئي ان الكلي جز الجزئي غاي
كان الحيوان فانه جز وكل واحد من افراد الانسان فانه جز وكل
واحد من افراده فيكون الجزئي كلا وكلية الشيء بالنسبة الى جزئياته مثلا كلية
العلم ليس بالقياس الي زيد وعمر وغيره بالقياس الي علمهم فيكون ذلك الشيء
منسوب الي الكل والمنسوب الي الكل كلي وكذلك جزئيه الشيء وانما هي بالنسبة

الى الكلي يكون منسوب الى الجزء والمنسوب الى الجزء جزئي **قوله** والكل اشياء
 ذاتي الي قوله كالتصاخر بالنسبة الى الانسان **قوله** والكل اشياء اذا نسب الى
 ما تحتها من الجزئيات فهو اما خارج عن حقيقته ما تحتها من الجزئيات او لا
 فان كان الاول فهو العرضي كالتصاخر فادخاها عن ماهية عمرو وغيرهما من
 الجزئيات وان لم يكن خارجا فهي الذاتي كالانسان والحيوان فانهما ليسا بخارج
 عن ماهية زيد وعمرو وغيرهم من الجزئيات وهذا لا يوفق تفسير الذاتي بما يكون
 رفعه رفع الذات وما ذكره الشيخ في الشفاء من ان الذاتي ما ليس بعرضي
 فيفتح مع تقسيم الذاتي الى النوع والجنس والفصل وقد يفسر الذاتي بما يكون داخل
 والعرضي بما يكون خارجا فيتحقق بالواسطة او بما يحاط به اي ما لا يكون داخل
 كون النوع من العرضيات فكل كل تقدير لا يقع تقسيم الذاتي الى النوع والجنس
 والوجه ما تقدم لا يقال الذاتي هو المنسوب الى الذات فلا يقع ان يكون الماهية
 ذاتية لانه يلزم ان يقاب الشئ الى نفسه لا نقول ليس كون الذاتي ذاتيا
 بالنسبة الى الماهية بل بالنسبة الى الاشخاص المتكثرة بالعدد فلا يلزم ما ذكرتم وقد
 يقال ان هذا التسمية ليست بطوعية بل اصطلاحية فلا يرد ذلك وهذا يقتضي ان لا يقع
 في اللغة اطلاق الذاتي على الماهية حقيقة وبالجملة تعريف الصم الذاتي بما يدخل
 في حقيقة جزئياته ثم تقسيمه الى النوع والجنس ليس كما ينبغي اللهم الا ان يراد من
 ما ليس بخارج او يراد من الماهية المستحصنة بكل واحد من الجزئيات فالماهية
 النوعية داخل فيها **قوله** والذاتي الى قوله مختلفين بالحقائق في جواب
 ماهو **قوله** الذاتي اما نوع او جنس او فصل لانه ان كان مقولا في جواب
 ماهو بحسب الشركة المحضة اي لا يكون مقولا في جواب ماهو بحسب الخصائص
 اصطلاحا فهي الجنس كالحيوان بالنسبة الى الانسان والفرس فانه اذا استعمل عن الانسا
 وحده او عن الفرس وحده فلا يقع الحيوان في الجواب ولما الجواب الحيوان الذي
 او الحيوان البشري وذلك لانه اذا استعمل بما هو عن الشئ الواحد يكون لطيفا

من حيثية
 من حيثية

عن ماهية
 عن ماهية

الماهية المختصة وإذا سئل عن الشئين أو أكثر يكون لطلب تمام الماهية المشتركة
فما وقع جوابا بالاول يجب ان يكون تمام الماهية المختصة وما وقع جوابا بالتأني
يجب ان يكون تمام الماهية المشتركة كالحيوان والجماد تمام الماهية المشتركة بين
الانسان والفرس يقع في جواب السؤال عنهما بما هما وليس تمام المختصة الماهية
لأحدهما فلا يقع في جواب السؤال عن أحدهما ويدسم الجنس بأنه كلي مقول
على كثيرين مختلفين بالحقائق في جواب ماهو ولفظ الكلي مستدرك لأن
المقول على كثيرين مفعلي عند قوله مقول جنس متناول للجزئيات والكليات
وقوله على كثيرين يخرج الجزئيين ومختلفين بالحقائق يخرج التفرع والتفصيل
لأنهما لا يقالان إلا على كثيرين متفقين بالحققة وقوله في جواب ماهو يخرج
الخاصة والعرض العام لأنهما لا يقالان في جواب ماهو وعنه بحث من و
الاول ان الكلي عبارة عما يصح ان يقال على كثيرين وقوله مقول على كثيرين
انما يدل عليه بالالتزام لأن معناه مقول بالفعل ودلالة الفعل على الإمكان
الالتزام ودلالة الالتزامية معجزة في التعريفات الثاني ان الجزئيين الحقيقيين
مثل زيد وعمر فلا يكون مقولا ومحلا على شئ أصلا والمحول على الشيء انما هو المسمى ما
الكليات تحجب والجواب عن الاول ان المراجعين المقول على كثيرين في
تعريف الكليات ليس إلا الضال لان يقال على كثيرين ولا يلزم خروج كثيرين
المسمى ما الكليات عن التعريف والمجمل لا يحل الكلام عند ذكر الكلي مع المقول
على كثيرين من استندرك وعن الثاني ان الامور كانت بحسب الحقيقة بناء على
ان الجزئيين الحقيقيين انما هو من الاشياء الخارجية ما حصل في العقل ليس الا
المسمى ما الكليات على ما تقرر في المحنة لكن بناء على ما ذهب اليه المتأخرون من
ان العقل مدرسل للكليات بلا واسطة والجزئيات بالآلات وان نفهم
الحاصل في العقل ينقسم الى الكلي والجزئيين للخصائص ان الجزئيين ايضا متفرع
على شئ لا يستلزم على ما ذهب اليه المقص من كون اللفظ المدرس متصفا الى الكلي والجزئيين

قول ولما تقول الى قوله دون الحقيقة في جواب ما هو **قول** والكل في ان
 كان مقولا في جواب ما هو محض الشك والخوض في معاني النوع كالانسان
 بالنسبة الى مزيد وعروض غير هاتين الجزئيات فانه اذا سئل عنها بما كان الجواب
 انسا لا لانه تمام ماهيتهما المشتركة وكذا اذا سئل عن احد ما بعينه لانه تمام الماهية
 المختصة ويرسم النوع بانه كل مقول على كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة
 وقوله مقول جنس متناول للجزئي والكل وقوله على كثيرين يخرج الجزئي وقوله
 مختلفين بالعدد دون الحقيقة يخرج الجنس وقوله في جواب ما هو يخرج باقي
 الكلمات وفيه بحث لان النوع كما انه مقول على كثيرين مختلفين بالعدد وفي
 الحقيقة كذلك الجنس مثل الحيوان مقول على زيد وعروضهم ومختلفين بالعدد
 دون الحقيقة والقيد انما يخرج ما ينافيه لانه ينافي على انه لو كان مخرج الجنس يكون
 مخرجاً للعرض العام ايضا فلا وجه لتخصيصه باخراج الجنس ويمكن ان يقال ان
 الجنس كما لا يخرج بمحدد قوله مقول على كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة
 لا يخرج بمحدد قوله مقول على كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة لان الجنس
 وان كان مقولا في جواب ما هو لكن لا يكون مقولا في جواب ما هو على كثيرين مختلفين
 بالعدد دون الحقيقة مثلا اذا سئل عن زيد وعروضها بما هما لا يقال في
 الجواب انه حيوان بل الحيوان الناطق والحيوان وان كان مذكورا في الجواب
 لكن لا يقال انه مقول في جواب ما هو بل يقال انه واقعي في طريق ما هو وكذا الجنس
 وان كان مذكورا في الجواب ضما لكن لا يقال انه مقول في جواب ما هو بل الجمل
 في طريق ما هو فلما كان لهذا القيد دخل في اخراج الجنس اسند اخراج الجنس
 اليه بخلاف العرض العام فانه لا دخل لهذا القيد في اخرجه اصلا ولذلك لم يسند
 اخرجه اليه بل اسند الى قوله في جواب ما هو ويقال ان معنى قوله وهو كل مقول
 على كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة ان النوع يكون مقولا على كثيرين مختلفين
 دون الحقيقة ولا يكون مقولا على كثيرين مختلفين للحقيقة فبعد قوله دون الحقيقة

في جواب ما هو على ما لا يخرج بانضمام قوله

في جواب ما هو

يخرج الجنس لأنه مقول على كثيرين مختلفين بالحقيقة على ما عرفت وقد
 يقال إن العرض العام لما كان مشاركا للخاصة في العرضية وعدم الوقوع
 في جواب ما هو آخرهما بقيد واحد رعاية للناسفة وانت تجنب بأن هذا
 لا يليق بقضا هذا وأنه لا معنى للخروج المتي بعد الخروج **قول** وإنما
 غير مقول في جواب ما هو إلى قوله أي شيء هو في ذاته **اقول** الكلي إن
 كان غير مقول في جواب ما هو بل كان مقولا في جواب أي شيء هو
 في ذاته وهو الذي أي المتول في جواب أي شيء هو في ذاته أنه يمتزج
 الشيء عما يشترك في الجنس فهو الفصل والناطق بالنسبة إلى الإنسان
 فأنه يميز الإنسان عما يشترك في الحيوان فأنه إذا سئل من الإنسان بأي
 شيء هو في ذاته إنما يطلب ما يميز الشيء وكل ما يميز الشيء يصلح للجواب
 ثم الفصل إن كان مميزا عما يشترك في الجنس القريب فهو الفصل القريب
 كالناطق بالنسبة إلى الإنسان فأنه يميز الإنسان عما يشترك في الحيوان
 وإن كان مميزا عما يشترك في الجنس البعيد فهو الفصل البعيد كالخماس
 بالنسبة إلى الإنسان فأنه يميز الإنسان عما يشترك في مطلق الجسم ونحوه
 الأبعاد الثلاثة فأنه يميز الإنسان عما يشترك في الجوهرية وكل واحد من هذه
 يصلح في جواب السؤال عن الإنسان بأي شيء هو في ذاته لأن السؤال
 الجعبي شيء هو في ذاته إنما يطلب به المميز الذاتي وكل ما يميز الشيء يميز ذاتيا
 يصلح للجواب وأما خصصتنا السؤال فقلت الإنسان أو زيد أي الحيوان
 أو أي الجسم فالواقع في الجواب الفصل الذي يميز الإنسان عما يشترك في
 الجنس الذي أصبغ اليه أي وإنما انحصر الفصل على ما يميز الشيء عما
 يشترك في الجنس بناء على أنه اختار بطلان تركب الماهية من أمرين
 متساويين لا يقال على هذا أن ينبغي أن لا يذكر الجنس أيضا لأننا نقول
 لو لم يذكر الجنس لتوهم أن الفصل ما يميز الشيء في الجملة ولم يعلم أنه اختار

كان الجواب أنه ناطق لأن السؤال بأي شيء هو في ذاته

بأن لا تركب الماهية من امرين متساويين ويسمى الفصل بآلة كبرياء
يقال على الشيء في جواب أي شيء هو في ذاته قوله كأي جنس للكليات و
قوله يقال على الشيء في جواب أي شيء هو يخرج النوع والجنس والعرض العام
لأن النوع والجنس لا يقالان في جواب أي شيء هو والعرض العام لا يقال
في الجواب أصلاً وقوله في ذاته يخرج الخاصة لأن الخاصة وإن كانت مميزة لكن
لا في ذاته بل في عرضه **قال** والجواب عن قوله فلا عريضا هذا الموضع
في بيان الكلي الخارج عن الماهية فهو إما أن يمتنع أن يكون من الماهية أو لا
أقول هو العرض العام للأشياء سواء كان لا يمتنع بالنظر إلى نفس الماهية كما
كاتب بالقوة بالنسبة إلى الإنسان أو بالنظر إلى الوجود كالشئ والجسمين والثاني
هو العرض المفارق كالكاتب بالفعل بالنسبة إلى الإنسان والتشبيه بالكتابة
والشواذ إنما هي لكليات من المسامحات المشهورة في عباراتهم والآفا الكلام
في الكلي الخارجي عن ماهية الأفراد فلا بد من أن يكون محمولا عليها بالماهية
لكلهم تشامخا وذكره وأخذ المحول بدله اعتمادا على أنهم المتأول وكل من العرض
الألزام والمفارق لما أن يختص بأفراد حقيقة واحدة أو لا فإن اختص فهو الخاصة
كالقاصح بالقوة والفعل بالنسبة إلى الإنسان ويسمى الخاصة بآلة كبرياء
يقال على ما تحت حقيقة واحدة فقط فلا عريضا وذكر الكلي مستدرك كما مر
وقوله يقال على ما تحت حقيقة جنس شامل للكليات كما عرفت إن التميز
على المختلفات في القول على المتفقات وقوله فقط يخرج الجنس والعرض
العام لا يتم قولان على ما تحت خفائقي وقوله فلا عريضا يخرج النوع
والفصل لأن قولهم على ما تحتها أي لا عرضي وإن لم يختص أفراد حقيقة
بل يضم الخفائقي فوق واحدة فهو العرض العام كالمختص بالقوة والفعل
بالنسبة إلى كل من أنواع الحيوانات فانه لا يختص بواحد منها ويسمى بآلة
على يقال على ما تحت خفائقي مختلفة فلا عريضا وفوائد القيد ظاهرة

١٥
 بحث لان المقسم قسم الكل الخارج عن الماهية او الى العرض اللازم والمفارقة
 ثم قسم كل واحد منهما الى الخاصة والعرض العام فيكون العرض اللازم والعرض
 المفارقة قسمين اولين بالذات للكل وجعل الخاصة والعرض العام قسمين
 براس فيكون اقسام الكل سبعة على مقتضى تقييده الخمسة وكان المناسب ان
 يقسم الخارج عن الماهيات او الى الخاصة والعرض العام ثم يجعل اللازم
 والمفارقة قسمين لها حتى يختصرا لاقسام الاولي للكليات في الخمسة المذكورة
 ولا يجوز ان يجعل العرض اللازم والمفارقة قسمين من اقسام الكل بالاصلة
 والخاصة والعرض العام من اقسام الاصلية للكل اذ لو جعل العرض اللازم
 والمفارقة مع تلك الاقسام الاصلية لزيد اقسام الكل على الخمسة واعلم ان
 الكليات امور اعتبارية حصلت من مبادئها ووضعت اسماءها بالذات
 فليس لها محال غير تلك المفاهيم فكان المناسب ان يذكر في تعريف
 جميع الكليات تحت بدل يرمي ولو سلم فغايتها التحال وعدم العلم بكونها حادثة
 لا يوجد العلم بكونها مرسوما فالمناسب ذكر التعريف الذي هو **قوله**
 القول الثاني مع الحد قول دال على ماهية الشيء **قوله** العرض من النطق
 تحصيل الجوهريات والمجرب انما تضمن في اوتقلاقي والموصول الى النشور
 فتبقى قولنا شارحا للشرح وايضا حاه ما هيئات الاشياء وهو اتحاد اورهم والحد
 قول دال على ماهية الشيء قوله قول دال جنس شامل الانواع التعريف
 وقوله على ماهية الشيء يخرج الرسم لانه انما يدل على لزم الشيء لا على ماهية
 قبل لاحتاج الحد الى الحد يلزم التسلسل لانه لو احتاج الحد الى الحد
 لا احتاج حد الحد ايضا فتسلسل وايضا لو كان الحد حد يلزم تناقضهما على
 ما هو الشرط بين الحد والمحدد ولكنه اخض ضروره كونه حد الحد و
 الاختصاص لا يصلح للتعريف فضلا عما ان يكون حد او جواب عن الاقول
 هذا في الامور الاعتبارية وهو ليس بممتنع لانه ينقطع بانقطاع الاعيان

فان العقل قد يعتبر حد الحد من حيث انه حد من غير نظر الى خصوصية
الاضافة وهذا الاعتبار للاحتياج الى الحد ويقع معرفا للحد وقد يعتبر خصوصية
الاضافة فيحتاج الى الحد لكن العقل لا يعتبر الحد على هذا الوجه وانما ينقطع
التسلسل بانقطاع الاعتبار وعاد كذا خرج الجواب عن الاعتراض الثاني
ايضا لان هذا الحد باعتبار ذاته من غير اعتبار خصوصية الضافة مساو للحد
وباعتبار الخصوصية اخضر وكذا هو حد ما اعتبار الاول لا باعتبار الثاني فلا
استتباع فيه **قول** وهو الذي الى قوله بالجسم الناطق بالنسبة الى الانسان
القول الحد الذي يتركب من الجنس والفصل القريبين فهو الحد التام
كل حيوان الناطق بالنسبة الى الانسان اما كونه حدا فلان الحد في اللغة الامة
والحد للشيء على الذاتيات مانع من دخول الغير لما كونه تاما فلذلك جميع
الذاتيات والذي يتركب من الجنس البعيد والفصل القريب فهو الحد
الناقص كالجسم الناطق بالنسبة الى الانسان اما كونه حدا فلما لم يتماثل
ناقصا فلنقصان بعض الاجزاء التام وهو الجنس القريب **القول** والرسم التام
الشيء **القول** الرسم هو القول الدال على اللازم المساوي للشيء ثم ان كان
مركبا من الجنس القريب والخاصة اللازم له فهو الرسم التام كالجسم ان القاضح
بالنسبة الى الانسان اما كونه رسما فلان رسم الدار اشها والخارج اللازم لشيء
من آثار الشيء والتعريف به يكون قريبا بالاشياء فيكون رسما ولما كونه تاما فلا يفتقر
الحد التام من حيث انه وضع فيه الجنس القريب وقيد بامر مختص بالشيء وان
كان مركبا عن عرفيات مختص بجملة بالشيء فهو الرسم الناقص كالماء شيء
على قدميه عربض الاطفال يادى البشر مستقيم القامة صمما بالطبع اما كونه
رسما فلما لم يتماثل ناقصا فلنقصان بعض اجزاء الرسم التام ولم يعبر العرض
العالم مع الفصل والخاصة لانه لا ينفيد للتمييز والاطلاع على الذاتي ولذا الحادة
مع الفصل لا ينفيد الاطلاع على الذاتي والتمييز حاصل بالفصل وفيه بحث

لا لانه ان كل قيد فيها فهو للاطلاع على اذاتي والامتيان بل وتعايد اجتهاد
 العاقل وحيطة امتياز للماهيات وسهولة اطلاع على الماهية صرح به الشيخ في الاشارات
 وقد يقال التعريف بالخارج غير جائز لان الخارج اعم من الشيء اذا علم اختصاصه
 فاذا اتقفت معرفة الشيء على تعريف الخارج اياه يتوقف على معرفة اختصاصه بالشيء
 وعلى يتوقف على معرفة الشيء فيلزم الدور واجيب بان اعادة الخارج اللازم لمعرفة
 الشيء للتم ان يتوقف على العلم بالاختصاص والمقدرة معرفة الشيء هو معرفة الامر المختص
 الشامل من غير احتياج الى العلم بالاختصاص لم ازان يكون بين الشيء واللازم الخارج
 ملازمة بنية بحيث ينتقل ذهن من كل الخارج الى ذلك الشيء فيصح التعريف **الامر**
 لتحقيق الاختصاص وان لم يعلم ذلك الاختصاص **قال** التضايا الي قوله او
 كاذب **فيما** **قال** لما فرغ من القول الشارح شرح في الحق والموقوف معرفة
 على معرفة القضية وافسأ ما قدم تحت القضية فالتفتية قول يقع ان يقال لقائله
 ان صادق فيه او كاذب فيه والقضية يطلق تارة على المفردة وتارة على المعقولة
 انما بالانحراف او حقيقة في المحتول مجاز في المفردة لان المعبر عنهم هو القضية المعقولة
 واطلاق القضية على المفردة تمتع الدال باسم المدلول وكذا الفظة الترتيل يطلق
 المفردة والمعقولة والقول المفرد جسد للقضية المفردة والقول المعقول جسد
 قضية المعقولة هو قوله فيجوز ان يقال انهم فصل يخرج القوال المتأقصة والانشاءات
 في الامر والشيء وغيرهما من القضية المعقولة في التفرع العطف المكنى من الحكم
 ليدور به والنسبة الحكمية والحكم بمعنى ايقاع النسبة وانتراعا **قال** وهي اما
 عليا الى قوله والثاني نالها **قال** التفتية ينقسم الى عملية وشرطية لانه طرفي
 لتدقيق ان كانا متردبين بالفاعل والقوة فهي عملية والاشريطية وتفصيل كل
 ان القضية ان لم يوجد في شيء من طرفها التلافة عا النسبة التامة فهي عملية
 ان وجدت في كليهما فان وجدت في احد الطرفين فهي ايضا عملية وان وجدت
 في كليهما فانما ان يكون المحضة اما لا او تفصيلا فان كانت محضة اما لا او

وهو المتري بالتصديق
 عند اللام
 الطرفين
 فلهذا ان يوجد في
 يظن

لهذا حملته بخزيد عالم نقيضه زيد ليس بحال لانه منزلة ان يقال هذه القضية ^{تقتض}
 تلك القضية وان كانت ملحوظة تفصيلا فهي شرطية والشرطية اما متصلة وهي التي
 حكم فيها بصدق قضية اولادها على تقدير صدق قضية اخري واتما منفصلة و
 هي التي حكم فيها بالشا في بين القضيتين او نفيه اي سلب ذلك الشا في والخز
 الاول من الجملة اي المحكوم عليه يسمى موضوعا لانه وضع ليحكم عليه والجزء الثاني اي
 المحكوم به يسمى محمولا لانه وضع لان يحل على الشيء والنسبة التي ترتبط المحمول بالموضوع
 يسمى نسبة حكمية والجزء الاول من الشرطية يسمى مقدماته في الذكر والجزء
 الثاني يسمى باليا لانه آياه في الذكر **والقضية** اي قوله ليس بكاتب
 القضية طائفا سوا كانت حملية او شرطية متصلة الى مرجعية وسالبة لان القضية
 ان كانت حملية فالحكم فيها ان كان ثبت المحمول للموضوع بخزيد كاتب فهو مرجعية
 وان كان الحكم فيها بسلب ثبت المحمول للموضوع بخزيد ليس بكاتب فهو سالبة
 وان كانت شرطية متصلة فالحكم فيها ان كان يصدق قضية على تقدير صدق قضية
 اخري فهي مشتملة مرجعية بخزان كانت طالعة فالتمام هو جزم فانه حكم بصدق
 وجود التباد على تقدير صدق طلوع الشمس والحكم فيها ان كان بسلب صدق
 قضية على تقدير صدق قضية اخري فهي متصلة سالبة بخزان ليس ان كانت الشمس
 طالعة فالليل هو جزم فانه حكم فيها بسلب صدق وجود الليل على تقدير طلوع الشمس
 وان كانت منفصلة مرجعية بخزان ارفع او فرد فانه حكم فيها بالشا في بين
 كون العدة زوجا وفردا وان كان الحكم بسلب الشا في فهو منفصلة سالبة بخز
 زيد ليس اما ان يكون حيوانا او كائنا فانه حكم فيها بسلب الشا في بين كون زيد
 حيوانا او كائنا **والكل** واحد منهما الى قوله يسمى ممتلئة **الكل** اي كل واحد من
 المرجعية والسالبة اما محصورة او محصورة كلية كانت او جزئية او ممتلئة اما
 في الجملة فموضوع القضية ان كان جزئيا بخزيد كاتب او ليس بكاتب
 محصورة وان لم يكن جزئيا فان بين كمية افراد الموضوع بالكلية فهي محصورة

في الحكم فمما كان بالفتا في بين القضية

١٠٠

و مستورة كلية نحو كل انسان حيوان ولا شيء من الانسان بحجر وان يتبين
كمية افراد الموضع بالبعضية فهي محصورة جزئية نحو بعض الحيوان انسان
وبعض الحيوان ليس بانسان وان لم يتبين كمية افراد الموضع لا بالكلية
ولا بالبعضية فمملة نحو الحيوان انسان والحيوان ليس بانسان ولا شيء
بحجر المناسبة والتعود في الموجبة الكلية لنظ كل بمعنى الكل الافرادى و
في السالبة الكلية لا شيء وللواحد وفي الموجبة الجزئية لفظ بعض وواحد
في السالبة الجزئية ليس بعض وليس كل ولا شيء في الشرطية فال
حكم بالانفصال والانفصال ان كان على وضع معين نحو ان كل كرمك
وريد في هذا الآن انما كاتب او غير كاتب فهو محصورة وان كان الحكم بالانفصال بل محصورة كلياً
والانفصال على جميع الاوضاع الممكنة فهي محصورة كلية نحو كل كانت الشمس طالعة
فانها موجودة واما ان يكون العدد زوجاً او فرداً وان كان الحكم بالالا
نصال والانفصال على بعض الانواع الغير المعينة نحو قد يكون اذا كان الشيء انساناً
او ابيض فهي محصورة جزئية ولا فمملة نحو ان كان الشمس طالعة فالارض
مضيئة واما ان يكون الشمس طالعة واما ان لا يكون انما موجود او سور الموجبة فمعلقة
الكلية في المتصلة كاتما ومهما وحيثما ونحو وفي المنفصلة لنظ اياها وسور السالبة في
الكلية فيها ليس البتة وسور الموجبة الجزئية فيها قد يكون وسور السالبة الجزئية
فيها قد لا يكون وبالجملة الارضاع والازمان فهما بمنزلة الموضع في المحلثة
والمنفصلة الى قوله واما لا يفرق **اقول** لما فرغ من المباحث المشتركة بين المحلثة
والشرطية شرع في المباحث المختصة الشرطية فالشرطية ان كانت متعلقة فهي
اما الزمنية او اتفاقية لان صدق التالي على تقدير صدق المقدم ان كان بعلاقة
بينها فهي متصلة لزمنية والمراد بالعلاقة شيء مسببه يستتبع المقدم التالي كالعلية
والتضائف اما العلية كقولنا ان كانت الشمس طالعة فانه لا شيء فان طلوع الشمس
علة لوجود النهار واما التضائف فكقولنا ان كان هذا نارا فغيره نارا فانهما

الانسان الذي هو حيوان

كون زيد بالامر ويتوقف على اعتقالي كون عمرو ابنه وان كان صدق التالي على
تقدير صدق المقدم لا العلاقة بينهما بل محجزة الاتفاق والخصية متصلة اتفاقية
كقولنا ان كان الانسان ناطقا فالجاءنا حق فانه للعلاقة بين ناطقته الانسا
وناهية الجار وان كانت منفصلة فهي اما حقيقية او مائة الجمع او مائة
لان الحكم بالتثاني ان كان في الصدق والكذب معا والخصية منفصلة حقيقة
كقولنا العدة اما زوج او فرد وان كان الحكم بالتثاني في الصدق فقط كقوله
هذا الشيء اما حرام او مباح والخصية منفصلة مائة الجمع وان كان الحكم بالتثاني
الكذب فقط نحو اما ان يكون زيد في البحر واما ان لا يعرف والخصية منفصلة
بما مائة الخلق في الحقيقة يوجد مع الشيء نقيضه او المساوي لنقيضه وفي الما
الجمع يوجد مع الشيء ماهر الاختص من نقيضه فان كونه حجي الاختص من عد
شيء او بالعكس وفي مائة الخلق يوجد مع الشيء ماهر للاهم من نقيضه كونه
في البحر وان لا يعرف فان كونه في البحر اعظم من كونه يعرف الجواز ان يكون زيد
البحر ولا يعرف **قوله** وقد يكون الى قوله او مساويا **اول** المنفصلات الى
المذكورة تتوكلت غالبا من جزئين وقد تتوكلت من اكثر من جزئين اما
الحقيقة فكقولنا العدة اما زيدا او ناقص او مساوية فانه حكم فيها بان هذا الجوع لا
يجمع على عدة واحد ولا على العدة من واحد من هذا الجمع واعتبر عليه ان كل
واحد من جزئي الحقيقة يستلزم نقيض الاخر لا امتناع الجمع وبالعكس لا امتناع
الخلق ولو تركت الحقيقة من اكثر من جزئين لما اجتمع جزئها ايجاب
اقناع جزئها مثلا اذ اصدق التايد لكذب التناقض نعم اما ان يصدق السواء
او لا يصدق فان صدق لزم اجتماع الجزئين اعني التايد والمساوي فلا يكون
بينهما مع الجمع وان لم يصدق لزم ارتفاع الجزئين اعني المساوي والناقص فلا
يكون بينهما مع الخلق او يقال ان كونه زائدا يستلزم كونه غير ناقص لا امتناع الجمع
وكونه ناقص يستلزم كونه مساويا فلا يكون بينهما مع الخلق وايضا يستلزم كونه

كاتب بالقلم الواسطي وزيد ليس بكاتب بقلم أخري غير ذلك والافح
 النسبة الحكيمه كايده لانه متى اختلف شيء مما ذكر مختلف النسبة الحكيمه ضروريه ان
 النسبة الي ذلك والعقبه في هذا الزمان غير النسبة في ذلك الزمان وعلى هذا القياس
 المحصورات الي قوله ليس بكاتب **أول** لما كان التناقض بين
 المحصورتين بشرط اخر سوى ما ذكر لا يتحقق التناقض بينهما بدون اشار اليه
 المص بقوله المحصورات اليه يعني ان كانت القضيةات محصورتين لا بد مع
 اتخاذ ما في الامور المذكورة من اختلافها في الكم اي في الكمية والجزئية اذ
 كانتا كليتين او جزئيتين في مادة يكون فيها الموضوع اعلم من المحل كقولنا
 انسان ولا شيء من الحيوان باسان فانهما كادتا ان يكونا بعض الحيوان
 انسان وبعض الحيوان ليس باسان فانهما صادقتان فان قيل اشترط الاختلاف
 في الكم ضابط بالنسبة الي الجزئيتين بعد اشترط الالتحاق في الموضوع فان صدق
 الجزئيتين باعتبار اختلاف الموضوع اذ البعض الذي هو الانسان صحيح ان يكون
 ليس باسان حق لو اتحد الموضوع يتحقق التناقض من غير احتياج الي الاختلاف
 في الكمية فلما تعين الموضوع خارج عن مفهوم القضية والمعتبر انما هو الالتحاق بحسب
 مفهوم القضية وهو حاصل في الجزئيتين واذ اعرفت هذا فاعلم ان القضيتين
 اذا كانت احدهما موجبة كلية فينبغي ان يكون الاخرى سالبة جزئية وان كانت
 الاخرى موجبة جزئية فينبغي ان يكون الاخرى سالبة كلية فنقيض الموجبة الجزئية الكلية انما هو السالبة
 انما السالبة الكلية العكس الي قوله بحاله **ثاني** من تلك الاصطلاحات المذكورة الجزئية ونقيض
 العكس وهو في اصطلاحات المنطقيين وان كان عبارة عن القضية الحاصلة
 من تبيين الموضوع بالمحل كالموضوع كذا قد يطلق عندنا على نفس هذا التبديل
 ايضا ولهذا افترق بان يصير الموضوع محلي والمحل موضوعا مع ثبات السلب والايجاب
 بحاله والصدق والكذب بحاله اي ان كان الاصل موجبا كان العكس موجبا
 وان كان الاصل سالبا كان العكس سالبا ايضا وان كان ضادا كان كذلك مثلا

ان اردنا ان نعكس قولنا كل انسان حيوان نجعل الموضوع اعني الانسان
 محمولا والمحمول اي الحيوان موضوعا فنقول بعض الحيوان انسان وكذا اردنا
 ان نعكس قولنا الاشياء من الانسان بحج فنقول لاشيء من الحيوان انسان والمحمول
 من الموضوع والمحمول الموضوع والمحمول فلا يبرح السؤال بان العكس لا يصير
 ذات الموضوع محمولا وصف المحمول موضوعا بل موضوع والعكس ذات المحمول
 محمول وصف الموضوع والتعريف يختص بعكس الحقيقة بدليل انه لم يذكر عكس
 الشرائط في كتابه فلا يعتبر خروجه عن التعريف وانما اعتبر بقاء الايجاب و
 السلب للثقة القضية الصادقة اللازمة بعد التبديل لم يوجد في الاكثر الا ذلك
 وانما اعتبر بقاء الصدق لان العكس لازم القضية وصدق المزمع مع كذب اللان
 مع وانما الاشتراط بقاء الكذب مقابل الصدق به احدكما قد اسهر القلم لانه يجوز
 ان يكون الصادق لازما لكاذب فان قولنا كل حيوان انسان ينعكس الي
 بعض الانسان حيوان مع كذبه وصدق العكس الموجبة الكلية الي قوله هذه
 الحقيقة الموجبة الكلية لا يلزم ان تنعكس كلية لان المحمول اذا كان اعم من الموضوع
 يصدق الموجبة الكلية ولا يصدق عكسها كليا ولا يلزم صدق النقص على جميع
 افراد الاعم وهو مع مثله لو انعكس قولنا كل انسان حيوان الي الموجبة الكلية
 يصير عكسه كل حيوان انسان فيلزم صدق الانسان على جميع افراد الحيوان
 وهو محتمل بل يلزم ان تنعكس جزئية لانه اذا صدق قولنا كل انسان حيوان
 نجعل ذات الموضوع بالانسان والحيوان فيصدق بعض الحيوان انسان على
 تقدير كل انسان حيوان لصدق تقييده ولا شيء من الحيوان باسان فيلزم
 المناقاة بين الحيوان والانسان فيصدق بعض الانسان ليس حيوانا و
 قد كان الاصل كل انسان حيوان ههنا ولو تم التقيض اعني لاشيء من الحيوان
 باسان الى الاصل هكذا كل انسان حيوان ولا شيء من الحيوان باسان ينتج
 لاشيء من الانسان باسان وهو محتمل والموجبة الجزئية تنعكس موجبة جزئية

في الذي يرضى
 في قوله الموضوع والمحمول

بالضرورة وايضا لم يرد صدق بعض الانسان بالحيوان

عین زائد کونه ناقصا و مستلزم کونه ناقصا کونه غیر مساوی و فیجاء ان کونه غیر زائد
 مستلزم کونه غیر مساوی فلا یكون بينهما مع الخلو بل عند ترکیب الحقیقة من
 اکثر من جزئین يتعدد المنفصلة مثلا اذا قلنا العدد اما زائدا او ناقصا او
 مساوی فمن منفصلتان حقیقتان علی معنی ان العدد اما زائد او عین
 زائد و غیر الزائد اما ناقص او مساوی و فیجاء لانه ان ارید ان الحقیقة
 لا یشترک من اکثر من جزئین مطلقا فلا تم والدلیل ایضا لا یدل علیه وان
 ارید ان الحقیقة یشترک ترکیبها من اکثر من جزئین علی وجه یكون بین کل
 جزئین انفصال حقیقی فسلم لکن هذا لا ینافی حیوان ترکب الحقیقة من اکثر
 من جزئین فی الجملة اذ لا امتناع ح ان ینال العدد اما زائدا او ناقصا او
 عند قصد الحكم بان هذا الاجتماع علی عدد واحد والایحی العدد عن واحد عن الجميع **هنا**
 من غیر ان یقتضی اتیان الانفصال بین کل جزئین فلی هذا لا یقتضی الانفصلة ولما
 مانعة الجمع و مانعة الخلو کثر لنا اما ان یكون هذا الشئ حجرا او شجرا او حیوانا و اما
 ان یكون هذا الشئ لا محجلا ولا شجرا ولا حیوانا و مما لربما من جزئین او اکثر مطلقا
 سواء اعتبر بین کل جزئین انفصال او لا لان منشاء الفساده كما عرفت
 لا یقتضی منع الجمع والخلو بین کل جزئین و متی انتفی انتفی **قول** التناقض
 الی قوله لیس بکاتب **اول** من تلك الاصطلاحات المذكورة التناقض وهو
 اختلاف القضيتين بالاجاب والعلب بحيث یقتضی لذاته ان یكون احدهما
 صادقة والاخری کاذبة والاختلاف جنس یتناول الاختلاف بین القضيتين
 مطلقا و بین المفردین و بین مفردة وقضية وقوله قضيتين یخرج الاختلاف
 الواقع بین غیر القضيتين وقوله بالاجاب والسلب یخرج الاختلاف بالاتصاف
 والانفصال والکیفیة والجزئية والحدیث والتفصیل وقوله بحيث یقتضی الایح
 یخرج الاختلاف بالاجاب والسلب بحيث لا یقتضی صدق احدهما وکذب الا
 بخلاف سائر زید لیس غرضه کل وقوله لذاته یخرج الاختلاف بالاجاب والسلب

خبری

بحيث يقتضي صدق احدهما وكذب الاخرى ولكن لالفاظ الاختلاف بل
 بخصوصية المادة كما في ايجاب الشيء وسلب لانه المساوي بخيريد انسان
 زيد ليس بناطق فان الاختلاف بين هاتين القضيتين انما يقتضي صدق
 احدهما وكذب الاخرى لالفاظ بل لاجل ان قولنا زيد ليس بناطق في
 قوة زيد ليس بانسان اولاً وقولنا زيد انسان في قوة زيد ناطق
قول ولا يتحقق الي قول بعض الانسان حينئذ لا يتحقق
 التناقض بين القضيتين مطلقاً سواء كانا محضتين او محضتين
 الابعاد اتفاقهما في ثنائي وحدائ ولعمري هذا الشرط اجل المتص هذا
 الشرط شرط للتناقض مطلقاً ولم يختص بما يكون بين المحضتين و
 المحصورتين الاولى وحدة الموضوع اذ لو اختلف الموضوع فبما لم يتفق
 لجواز صدقهما وكذبهما معاً بخيريد قائم وعمر ليس بقائم والثانية وحدة
 المحمول فانه لا يتناقض عند اختلافه ايضاً بخيريد قائم وزيد ليس بضاحك
 والثالثة وحدة الشرط لعدم التناقض عند وحدة اختلاف الشرط نحو الجسم
 متحرك للبصري بشرط كونه اسوداً والرياحية وحدة الكل والجزء اذ لا تناقض
 عند اختلافه ايضاً نحو الزنجي اسود اي بعضه والزنجي ليس باسود اي
 كله والخامسة وحدة الزمان لعدم التناقض عند اختلاف الزمان بخيريد
 قائم لئلا يزيد ليس بقائم فهاذا والسادسة وحدة المكان اذ لا تناقض
 عند اختلاف المكان بخيريد جالس في الدار وزيد ليس بجالس
 في السوق والسابعة وحدة الاضافة لعدم التناقض عند اختلافها نحو ارب
 بكر وخيريد ليس باب لعمري والثامنة وحدة القوة والفعل اذ لا تناقض
 عند الاختلاف بالقوة والفعل نحو الحنفية الذن مسكراي بالقوة والحزن ليس
 مسكراي الذن اي بالفعل وفي بحث لان المقصودة فيها ان كان تفصيل
 والشرائط فلا يختص فيما ذكر لانه لو اختلف الة لا يتحقق التناقض ايضاً بخيريد

في قوله
 في قوله
 في قوله
 في قوله

المحتجين المذكورين في انعكاس الموجبة الكلية **قال** والسالبة الى قوله
بأنسان **قال** السالبة الكلية يلزم ان تنكسر سالبة كلية لانه اذا صدق
قولنا لا شيء من الانسان بحجر يلزم ان يصدق لا شيء من الحجر بانسان **ق**
نقيضه وهو بعض الحجر انسان وينعكس الى قولنا بعض الانسان حجر وقولنا
الاصل لا شيء من الانسان بحجر **ق** ولو جعل النقيض اعني بعض الحجر
انسان صغري والاصل كبري هكذا بعض الحجر انسان ولا شيء من انسان
بحجر فينتج على الشكل الاول بعض الحجر ليس بحجر **قال** والسالبة الى
قوله عكسه **قال** السالبة الجزئية لا يلزم ان ينكسر لانه اذا كان
الموضوع اعم من المحمول صدق سلب الاختصاص عن بعض افراد الاعم ولا
يصدق سلب الاعم من بعض افراد الاعم ولا يصدق سلب الاعم من بعض
افراد الاختصاص لاشتماع وجود الاختصاص بدون الاعم ولكن يصدق العكس
في بعض المواضع مثلا يصدق بعض الانسان ليس بحجر ويصدق عكسه ايضا
وهو بعض الحجر ليس بانسان ولهذا قيد قوله لا عكس لها بقوله لزوما لاذاتها
قال القياس الى قوله قول آخر **قال** المقصد الاعلى من الاما **ص**
المذكورة القياس لان الغرض الاصل من علم المنطق انما هو الاتصال
الى الجهالات والقياس هو موصل الى الجهول المقيد في الذي هو اثر
المقاصد فيكون هو المقصد الاعلى وهو عنده عبارة عن المؤلف المعقول و
تقريب المقصد القياس بالتقول المؤلف الاعم ان كان تقريبا للقياس المعقول
فالمراد بالتقول الاول هو المؤلف المعقول واستلزامه للتقول الاخر **ق** و
ان كان تقريبا للقياس المتلفظ فالمراد بالتقول المركب المتلفظ واستلزامه
لتقول آخر باعتبار انه الى على المركب المعقول فعلى كل تقدير فالمراد من
التقول الآخر المركب المعقول لان التلخيص بالنتيجة لا يلزم من تلفظ الافعال
لامه فقط وانما ذكر المؤلف لانه قوله من اقواله والافلاحة اجتمعت

اليه بعد ذكر القول والمرد بالاقوال ما فوق الواحدة فلا يكون القضية الواحدة
المستلزمة لعكسها او عكس نقيضها قياسا قوله متى سلمت اشارة لان مقدمات
القياس لا يلزم ان تكون مسلمة بل يلزم ان تكون بحيث لو سلمت لزمن عنها
قول آخر فيدل على في تعريف القياس صادق المقدمات ونفي كقولنا الانسان
حجر وكل حجر حاد قوله لذا اثباتا احترازا عما يستلزم قول آخر لاذاته بل بواسطة
مترتبة اجنبية كما في القياس المساواة وهو ما يتكرب من قضيتين متعلق
محور اولهما يكون موضوعا للاخري كقولنا **الاساق** **الاب** **و** **ب** **ساوي** فيها
مستلزم **ما** **ساوي** لكن لاذاته بل بواسطة ان مساوي المساوي مساوي حتى
لو لم يتحقق تلك المترتبة لم ينتج شيئا نحو الانسان مباين فلزم من والفهم مباين
للاناطق ولا ينتج ان الانسان مباين للناطق لان المباين للباين لا يلزم ان يكون
مباينا قوله قول آخر اي مخاير لكل واحد واحد الفزوين فلا يلزم ان يكون كل من
المتقدمتين قياسا كيف كانتا لاستلزامهما احدهما وعدل عن المتقدمتين الى القولين
ليلا يلزم الدور لانهم عرف المترتبة بما وقعت جزء القياس **قوله** **و** **ب** **ساوي** قوله
ليست بطالعة **القياس** اما افتراضي وهو لا يكون النتيجة او نقيضها
مذكور فيه كقولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف حادث وكل جسم حادث **والجواب**
استثناء وهو ما يكون النتيجة او نقيضها مذكور فيه كقولنا ان كانت الشمس
طالعة فالتهاب موجود لكن الشمس طالعة ينتج ان التهاب موجود فيه عينه
مذكور في القياس او لكان التهاب ليس بموجود فالشمس ليست بطالعة ونقيضها
وهو ان الشمس طالعة مذكور فيه وانما سيج الاول اقتضايا لكون هذه القياس
اي الاصح والاكبر الاوسط فيه مقبولة غير مستثناة ويستثنى الثاني استثناء
لاشتماله على حرف الاستثناء واشتمال الثاني على الاستثناء على النتيجة **لبيان**
جواب سؤال وجوب خايرة النتيجة لكل واحد من المقدمات لان النتيجة انما تقع جزء احد
المتقدمتين لانفسها ومعنى كونه النتيجة مذكورة في القياس لان النتيجة

باجزائها المادية وهيئتها وكيفيتها التاليفية المذكورة وان يجري عليها ما
اخرهما من كونها قضية **والكثرة** الى قوله الى الاول **اقل** الكثرة

بين متدعي القياس سمي حدا اوسط لتوسطه بين طرفي المقصود وموضوعه
المطلوب سمي حدا اصغرا لانه في الغالب يكون اخفض ولا تخضع اقل افرادها

فيكون اصغرا ومجمله سمي حدا اكبرا لانه كلما كان اعم افراد فيكون اكبرا والمتدعي الثاني
فيها الاكبر الكبر لا لشيء له على الاكبر واقتراح الصغري بالكبر في ايجابها وسلبيها
وكليتيهما وجزئتيهما يستقي قرينة وضربا ولم يذكر المص والهيئة الحاصلة
وضع حدا الاوسط عند الحدين الاخيرين بالاشتراك بحسب حله عليهما او وضعه

لها او حله على احدهما ووضع على الاخر سمي شكلا والاشكال اربعة لان الا
ان كان محولا في الصغري وموضوعا في الكبرى فهو الشكل الاول نحو كل

انسان حيوان وكل حيوان جسم فكل انسان جسم وان كان محولا فيهما
فهو الشكل الثاني نحو كل انسان حيوان ولا شيء من الحجر حيوان فلا شيء
من الانسان يحجر وان كان موضوعا فيهما فهو الشكل الثالث نحو كل

انسان حيوان وكل انسان ناطق فبعض الحيوان ناطق وان كان موضوعا
في الصغري ومحولا في الكبرى فهو الشكل الرابع نحو كل انسان حيوان
وكل انسان ناطق فبعض الحيوان ناطق فان قلت فعلى ما ذكرتم يتكرر

الاوسط الا في الشكل الثاني والثالث لان الاوسط اذا وقع موضوعا
يراد به الذات واذا وقع محولا يراد به المفهوم قلت عند وقوع الحد الا
محولا وان كان المراد منه المفهوم لكن ليس المقصود ان ذات الموضوع

هو المفهوم بل المقصود ان ذات الموضوع يصديق عليه هذا المفهوم
يتكرر الاوسط في جميع الاشكال لانه يكون بمنزلة ان يقال ذات الا
يصديق عليه مفهوم الاوسط وكل ما يصديق عليه مفهوم الاوسط يثبت له
الاكبر فذات الاصغر يثبت له الاكبر فيثبت حد الاوسط كذا في آخر الشرح

سلكان موضوعا
او محولا او متداوا
تاليفا

وسط

وسط

صغر

الاشكال
الاول
الثاني
الثالث
الرابع

في الشك، وأقرب الأشكال هو الشكل الأول لأنه على نظم طبيعي وهو استقلال
من الأصغر إلى الأوسط ومن الأوسط إلى الأكبر وهو يتم الانتاج والمنبع
المطالب الاربعة ثم الثاني لموافقته الأول في الصوري التي هي اشرف المقادير
لاشتماله على الموضوع الذي لاجله يطلب المحول ثم الثالث كوافقتة الأولى
الكبرى وأبعد الأشكال هو الشكل الرابع لمخالفة الأول في المقدمات وهذه
الأشكال الثلاثة عند الاحتياج ترتبها إلى الشكل الأول مثلا الشكل الثاني
في المثال المذكور يرد إلى الشكل الأول بعكس الكبرى فينتج النتيجة المطلوبة
بالشكل الأول والشكل الرابع يرد إليه في المثال المذكور بتبديل الصوري بالكلية
ثم عكس النتيجة وهو بعينه النتيجة المطلوبة ويكون الثاني أقرب الأشكال إلى
الأول للاحتياج من له عقل سليم وطبع مستقيم إلى رتبة الثاني إلى الأول ويأخذ
النتيجة من غير رتبة إليه **قوله** وأما إلى الإيجاب **قوله** الانتاج الشكل الثاني
شرطا له اختلاف المقدماتين بالإيجاب والسلب وطبيعة كبراه وذلك لأنه كما يتحقق
أحد الشرطين يحصل الاختلاف الموجب للعمم وهو صدق القياس تارة
مع الإيجاب وتارة مع السلب وهو يدل على العمم أي عدم الانتاج أي
لزوم الاختلاف على تقدير انتفاء الشرط الأول فانه لو اتفقت المقدمات
أما أن يكون موجبتين أو سالبتين فعلى كل تقدير يتحقق الاختلاف أما إذا
كانتا موجبتين فلا تامة يصدق كل انسان حيوان وكل ناطق حيوان الحق
الإيجاب أي كل انسان ناطق ولو بد لنا الكبرى وطنا كل فرس حيوان
كان الحق السلب أي لا شيء من الانسان ينزه وأما إذا كانا سالبتين
فلا تامة يصدق لا شيء من الانسان يحرق ولا شيء من الفرس يحرق والحق السلب
أي لا شيء من الانسان ينزه ولو بد لنا الكبرى وقنا لا شيء من الناطق
يحرق كان الحق الإيجاب أي كل انسان ناطق ولنا لزوم الاختلاف على تقدير
انتفاء الشرط الثاني أعني طبيعة الكبرى فانه لو لم يكن الكبرى طبيعة لكان يمكن

موجبة او سالبة فعلى كل تقدير يتحقق الاختلاف لتباين تقديراتها فلا تنة
يصلق الاشئ من الانسان بعضه وبعض الحيوان فمن والحق الايجاب
اي بعض الانسان حيوان ولو قلنا بعض السائل فمن كان الحق السلب
اي بعض الانسان ليس بشا هـل ولما على تقدير تسليمها فلا تنة يتحقق قولنا
كل انسان حيوان وبعض الجسم ليس بحيوان والحق الايجاب اي بعض الانسان
جسم ولو قلنا بعض الحجر ليس بحيوان كان الحق السلب اي بعض الانسان
ليس بحجر **قلنا** الشكل الاقل الى قوة المطلوب **اقول** لما كان الشكل
الاقول اقرب الاشكال واعينها من جهة الانتاج حتى قيل ان نتائج الشكل الاول
بيينة بنفسها لا تحتاج الى برهان جعل معيار العلوم وميزانها فلا ضرورة
للمصنعهما مع ضرورة دون غير من الاشكال ليحصل دستور اي قانونا
ليستخرج فرع المطافان يمل هذا الشكل دورتي الانتاج فلا يكون ظاهر الانتاج
فضلا من ان يكون بدو انتاج الانتاج لان النتيجة موقوفة على كلية الكبر وكلية
الكبر موقوفة على النتيجة لان معنى كلية الكبر ان الاكبر ثابت على جميع افراد الاوسط
او منفي عنه والا صغر من افراد الاوسط فلا بد ان يعلم ان الاكبر ثابت له او مسلوب
عنه وهو عين النتيجة فيحصل التعمير قلنا يمكن ان يعلم ان الاشئ ثابت لاشئ او
مسلوب عنه بعنوان وان لا يعلم اذا عجز عنه بعنوان آخر وههنا كذلك لانه ايجاب
او مسلوب عن الاصغر معلوم اذا عجز عنه بعنوان الاوسط وليس معلوم اذا عجز
عنه بعنوان الا صغر مثلا بثبوت الحوادث لذات العالم معلوم اذا عجز عنه
بالمقتير وغير معلوم اذا عجز عنه بالعالم فلا دور **قلنا** وضرورة الى قوله
ليس يتقيد **قلنا** الانتاج الشكل الاقل ايضا شرطان ايجاب الصغري
كلية الكبر لانه لو لم يتحقق احد الطرفين يلزم الاختلاف اما لزم الاختلاف
على تقدير تنفاد ايجاب الصغري فلا تنة يصلق الاشئ من الانسان بعضه ومن
كلية الكبر لا يحتاج الى برهان وانما ابدلنا الكبري

يقولنا كل فرس ستهال كان الحق السلب اي لا شيء من الانسان
ستهال وانما على تقدير انتفاء الكلية الكبرى فلا تـ يصدق كل انسان حيوانا
وبعض الحيوان فرس والحق السلب اي لا شيء من الانسان بفرس
ولو قلنا بعض الحيوان ضاحك فالحق الايجاب والاختلاف اما في الحقيقة
لاننا لذات القياس على ما عرفت وانما اقتصر هذا على ان الضروب كلها
الانفعاد في كل شكل ستة عشر لان القضية محصورة في الكلية والجزئية لا في
المهمة في قوة الجزئية والشخصية في حكم الكلية وكذا اتضح في كبرى الشكل الا
كتمانها هذا ان زيد وولد انسان ينتج هذا الانسان والقضية المعبرة ليست
الا المحصورة في الكليتين والجزئيتين موجبة وسالبة وهذه اربعة يعبر في
الصغرى والكبرى موجبة كلية وصغرى سالبة كلية وصغرى موجبة
جزئية وصغرى سالبة جزئية ويكون في جانب الكبرى فيها غبارا فقلنا كل
واحد من الصغريات بالكبريات الاربعة يحصل اربعة اقسام واعتبارا فقلنا
المجموع يحصل ستة عشر ضرورة واشتراط ايجاب الصغرى اسقط التـ
الكلية الصغرى مع اقسامها الاربعة الحاصلة من اقتضاها بالكبريات الاربعة و
السالبة الجزئية الصغرى مع اقسامها الاربعة الحاصلة من اقتضاها بالكبريات
الاربعة اي الموجبتين والسالبتين واشتراط كلية الكبرى اعطت اربعة اخرى
اي الصغريتين الموجبتين اي الكلية والجزئية مع الكبرى الجزئيتين اي
السالبة والموجبة وانما الاربعة اعني الصغريتين السالبتين مع الكبرى الكلية
فما قلنا من اشتراط ايجاب الصغرى خاصة وانما الاربعة الاخرى اعني
الصغريتين الموجبتين مع الكبرى الجزئيتين فما قلنا من اشتراط كلية الكبرى
خاصة وانما اسقاط الصغريتين السالبتين مع الكبرى الجزئيتين فيقع اللـ
الى كل واحد من الشطين لكن انضيف الى الاول لستة فبقيت الصغرى
المنتجة اربعة الصغريتين الموجبتين اي الكلية والجزئية مع الكبرى الكلية

في الحقيقة انما يتبين القسم الثاني من الكائنات

اي المرتبة والسالبة الاولى من موجبتين كيتبتين فنتيجة موجبة كية كقولنا
كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث فكل جسم محدث والثاني من كيتين
والكبري سالبة كية فنتيجة سالبة كية كقولنا كل جسم مؤلف ولاشي من
المؤلف بقديم فلاشي من الجسم بقديم الثالث من موجبتين والصغري جزئية
ينفع موجبة جزئية نحو بعض الجسم مؤلف وكل مؤلف محدث فبعض الجسم
محدث والرابع من موجبة جزئية صغري وسالبة كية كبري ينفع سالبة
جزئية كقولنا بعض الجسم مؤلف ولاشي من المؤلف بقديم فبعض الجسم ليس
بقديم **قال** القياس الي قوله او اسود **الاول** لما بين اقسام الباقى
الاقتراي الكائين في الشرطية والمراد منه ما لا يكون تركيبه من مجرد الحليات
سواء كان تركيبه من الشرطيات المحضة او من الحليات والشرطيات و
اقسامه خمسة لانه اما ان يتركب من المتصلتين او المنفصلتين او من حلية
ومتصلة او من حلية ومنفصلة او من متصلة ومنفصلة القسم الاول ما يكون
مركبا من المتصلتين وينفقد فيه الاشكال الاربعة لان الجزء المشترك ان كان
تاليا في الصغري وعقد ما في الكبرى فهو الشكل الاول نحو كلما كانت الشمس
طالعة فالتهار موجود وكلما كان التهار موجودا فالارض مضيئة وان كان
تاليا فيها فهو الشكل الثاني كقولنا كلما كانت الشمس طالعة فالتهار موجود وليس
البيعة اذا كان الدليل حاصل فالتهار موجود ينفع ليس الشئ اذا كانت الشمس طالعة
فالدليل موجود وان كان متقد ما فيها فهو الشكل الثالث كقولنا كلما كانت الشمس
طالعة فالتهار موجود وكلما كانت الشمس طالعة فالارض مضيئة ينفع قد يكون اذا
كان التهار موجودا فالارض مضيئة وان كان متقد ما في الصغري وتاليا في الكبرى
فهو الشكل الرابع كقولنا كلما كانت الشمس طالعة فالتهار موجود وكلما كانت الارض
مضيئة فالشمس طالعة ينفع قد يكون اذا كان التهار موجودا فالارض مضيئة
المراد من المتصلتين اللزومتين لان الاتفاقتين لايتان منها القياس و

في الحقيقة انما يتبين القسم الثاني من الكائنات

الاتفاقية مع اللزومية ففهم تفصيل لا يليق بهذا الكتاب وقد يورج التفتش على
زويتين ايضا بانه يصدق في قولنا ان كان الاثنين فردا كان عدد او كلا
ان الاثنين عددا كان زوجا كذب النتيجة ويبي قولنا ان كان الاثنين
فردا كان زوجا عجبا عنه بانه ان اعتبر في اللزومية الصدق بحسب نفس
الامر فلا يصدق الصري لان استلزام فردية الاثنين الجديدة بسبب ان
كل فرد عدد لكنه ليست بصادق على ذلك الوضع لانه يصدق لاشي من العدد
الاثنين فرد ويحس الى لاشي من الاثنين الفرد بعد فليست كل فرد عددا
لكن سلب الشئ الذي من جميع افراد الاخص يستلزم سلبه من بعض افراد الاخص
لان جميع افراد الاخص بعض افراد الاخص وان اعتبر الصلح بحسب الاتساع على
قول من يقول بان كل فرد عدد فلا يصدق كذب النتيجة فان من يرى الاثنين
فردا فلا بد من ان يرى انه زوج كذا ذكره الشيخ في الرسالة القسم الثاني فما يتركب
من المنفصلتين كقولنا دائما العلة اما فرد او زوج وكل زوج اثنان زوج الزوج
او زوج الفرد يبلغ كل عدد اما فرد او زوج الزوج او زوج الفرد اذ
لا بد في كل منفصلة من وقوع احد جزئها ضرورة مع الخلط فالواقع
من المنفصلة الاولى اما الجزء الغير المشترك اعني الفرد فهو اول اجزاء
النتيجة او الجزء المشترك اعني الزوج فهو لا يخرج عن القسمين فالواقع اما
القسم الاول والثاني فان كان الواقع هو القسم الاول اعني زوج الزوج فهو
الجزء الثاني من النتيجة وكما ان الواقع هو القسم الثاني اعني زوج الفرد فهو
الجزء الثالث من النتيجة فالواقع لا يخرج عن نتيجة التاليف فالنتيجة منفصلة مانعة
الخلط مركبة من ثلاثة اجزاء الجزء الغير المشترك ونتيجة التاليف هو طرف
المشارك من المنفصلة الاولى وبين جزئي المنفصلة الثانية مثلا اذا
كان واحد جزئي المنفصلة الاولى مشاركا لكل واحد من احد جزئي المنفصلة
الثانية هذا اذا كان من احد جزئي المنفصلة الاولى مشاركا لكل واحد

من جزوي المنفصلة الثالثة من جزء غير تام وإنما إذا كان أحد جزوي المنفصلة
 الأولى مشاركا لأحد من جزوي المنفصلة الثانية فالنتيجة منفصلة مانعة
 الخلق مركبة من ثلاثة أجزاء الجزئين الغير المشاركين ونتيجة التأليف
 لأن الواقع للمنفصلة الأولى أن كان الجزء الغير المشارك يقع الجزء الأول
 من النتيجة وإن كان جزء المشارك يقع الجزء الأول من النتيجة إذا الجزء
 المشارك فالواقع من المنفصلة الثانية أيضا أن كان هو الجزء المشارك أنه
 يتحقق نتيجة التأليف بين الجزئين المشاركين فيقول يقع الجزء الثاني
 من النتيجة أن كان من المنفصلة الثانية الجزء الغير المشارك فيقع الجزء
 الثاني من النتيجة فيقول فيصالح النتيجة القياس لصديق مانعة الخلق
 عن صادق أو كما ذهب لقولنا دائما كل إنسان ناطق أو كل فرس ساهل
 ودائما ساهل حيوان ساهل أو كل حمار ناهق ينفع دائما كل إنسان أو
 بعض الفرس حيوان أو كل حمار ناهق ويعقد فيه الأشكال الأربعة أيضا
 لأن الجزء المشترك أن كان محولا في التصغوي وموضوعا في الكبرى فهو
 الشكل الأول كما عرفت وعلى هذا القياس مثال الشكل الثاني كقولنا
 دائما ما كل ثلاثة فرد أو كل اثنين زوج ولا شيء من الخمسة بزوج أو كل
 اثنين مفترق بمشاورين ينتج أن كل ثلاثة فرد ولا شيء من الاثنين الخمسة
 أو كل أربعة مفترق بمشاورين مثال الشكل الثالث دائما كل إنسان ناطق
 أو كل فرس حيوان وأيما كل فرس ساهل أو كل حمار ناهق ينتج دائما كل
 إنسان ناطق وبعض الحيوان ساهل أو كل حمار ناهق مثال الشكل
 الرابع كقولنا كل زوج إنما زوج الزوج أو زوج الفرد وكل عدد إما فرد
 أو زوج الفرد وأيما كل عدد فرد الشامل في ما يتوكل من عليه و
 متصلة سواء كانت المتصلة صغرى والحليلة كبرى أو بالعكس لقولنا كل
 كان هذا إنسانا فمن جسم ويعقد فيه الأشكال الأربعة باعتبار مشترك الألف

ينتج دائما كل فرد

والحلية مثال الشكل الثاني كقولنا كلما كان هذا انسانا فهو حيوان ولا شئ
من الحيوان يخرج كلما كان هذا انسانا فانه ليس يخرج مثال الشكل الثالث
كقولنا كلما كان الانسان ناطقا فبعض الحيوان صاحب مثال الشكل الرابع
كلما كان الجسم انسا ناطقا فبعض الناطق ضاحك والنتيجة في هذا القسم منفصلة متحدة
مقدمة المنفصلة وليما ينتجة التاليف بين التالي والحلية القسم الرابع كما يتراكم من
الحلية والمنفصلة كقولنا دائما العدد اثنان فردا او تقسم بمساويين ينتج دائما
العدد اثنان فردا او متقسم بمساويين مثال الشكل الثاني العدد دائما اما صحيح فردا او
زوج ولا شئ من التقسيم بمساويين يفرد ينتج دائما العدد اثنان زوج او ليس
مقسما بمساويين مثال الشكل الثالث دائما اما كل انسان ناطق واما كل
فرد من حيوان وكل فرد من سائل ينتج دائما اما كل انسان ناطق او بعض الحيوان
سائل مثال الشكل الرابع دائما اما كل انسان ناطق او بعض الحيوان سائل فاما
النتيجة منفصلة بما في الخلو مركبة من الجزء المشترك الصغير المنفصلة ونتيجة
التاليف بين الجزء المشترك والحلية هذا اذا كانت الحلية اول عدد من المنفصلة
فاذا لم يكن كذلك فالنتيجة ان كما يت التاليف من الحليات واحدا او المنفصلة
فتحدد النتيجة ويسمى القياس المقسم بخود دائما الانسان انا ناطق او صاحب
او يام او مستيقظ او متقبض وكل ناطق حيوان وكل صاحب حيوان وكل
كاتب حيوان وكل يام حيوان وكل متقبض حيوان ينتج كل انسان حيوان
وكان مختلفا فالنتيجة منفصلة مانعة الخلو بخود دائما الحيوان او الانسان او
فرد او حمار وكل انسان ناطق وكل فرد من سائل وكل حمار ناطق
القسم الخامس ما يتراكم من منفصلة ومنفصلة سواء كانت المنفصلة الصغرى
والمنفصلة الكبرى او بالعكس كقولنا كلما كان هذا انسانا فهو حيوان وكل
حيوان ناطق او غير ناطق ينتج كلما كان هذا انسانا فهو ابيض او غير
ابيض فقولنا كلما كان هذا انسانا فهو ابيض او غير ابيض مثال الشكل الثاني

روح
وكل روح

امام

مستيقظ

امام

كلما كان الجسم مختزنا فهو ابيض او غير ابيض مثال الشكل الثالث لقولنا كلما كان
هذا انسانا فهو حيوان وكل انسان اما ابيض او غير ابيض ينتج كلما كان
هذا حيوانا فهو ابيض او غير ابيض مثال الشكل الرابع قد يكون اذا كان هذا
حيوانا فهو انسان والابيض اما حيوان او غيره ينتج قد يكون هذا انسانا
نحو ان ابيض او غير **قال** واما القياس الاستثنائي المقتضى ان
القياس قسما اقتراقي واستثنائي واذا افزع عن الاقتراقي شرع في الاستثنائي
قد عرفت ان الاستثنائي ما يشتمل على النتيجة او نقيضها وان النتيجة
ونقيضها لا يجوز ان يكون نفس المقدمين بل جزئيهما والمقدمة التي يكون
لنقطة جزئيهما يكون شرطية لاحالة فالقياس الاستثنائي يكون مركبة
من مقدمتين احداهما شرطية والاخرى اما وضع اي اثبات لاحد جزئيهما
ورفع ليلزم وضع الجزئ الاخر ورفعه واخضع هذا للشرطية الموضوعة
لتي بهم جزئ القياس الاستثنائي اما متصلة او منفصلة فان كانت متصلة
يفتح استثنائي عين مقدمتين التالي لاستلزام وجود الملزوم وجود
للذم واستثنائي نقيض ثانيا يفتح نقيض المقدم لاستلزام عدم اللذم
لم الملزوم ولا يفتح استثنائي عين التالي عين المقدم واستثنائي نقيض
للمقدم نقيض التالي لعدم استلزام وجود الملزوم وجود اللذم لا يتم وقولنا
اما ان هذا انسانا فهو حيوان لكن هذا انسانا ينتج ان حيوان لكنه ليس
بحيوان ينتج ان ليس انسان ولا ينتج وضع الحيوان الانسان ولا دفع الانسان
الحيوان **قال** كانت منفصلة حقيقية فاستثنائي عين اي جزئيهما كان
بفتح نقيض الاخر المستلزم الخلق بينهما لقولنا اما ان يكون هذا العدة زوجا او
ذكر لكنه زوج ينتج ان ليس بذكر لكنه ليس بزوج ينتج انه فرد وقد عرفت
ان هذا الحكم مانع الجمع والخلق لقولنا هذا الشيء اما ان يكون شيئا او جملا لكنه
بفتح انتج ان ليس بجم ولا ينتج استثناء النقيض لجم الخلق وكقولنا هذا الشيء

استثنائي

وضع

أما الأشجار والأحجار كذا حجر ينقح أنه ليس بشجر ولا ينقح استثناء العين لمولذ الجمع
البرهان إلى قوله بمقتضا ومن

البرهان وهو القياس المركب من اليقينية الاتساح اليقين واليقين هو
الاعتقاد الجازم الخالي عن تحيز التيقض المطابق لما في نفس الآخر منسج
الزطل واليقينيات أقسام منها أوليات أي التي يحكم العقل فيها بمجرد تصور
الطرفين كقولنا الكل أعظم من الجزء ومنها المشاهدات وهي التي لا يحكم العقل

فيها بمجرد تصور الطرفين بل يحتاج إلى المشاهدة بالحواس كالحكم بأن الشمس
مشقة ولأن لنا جوها وعطشا وخوفا ومنها محترجات وهي التي يحتاج العقل
في الجزم إلى كون المشاهدة من بعد أخري كالحكم بأن شرب السم يفسد المعدة
للتصور ومنها الحدسيات وهي القضايا التي يحكم العقل بها بالحدس بغير معية
للحكم كالحكم بأن الشمس من مسجحات من الشمس كالتورية بحسب اختلاف
أوضاعه من الشمس قريبا وبعدا والحدس هو سرعة التوصل إلى الذهب من المبادئ

إلى المطالب بحيث يحصل المبادئ مع المطالب دفعة واحدة ومنها المتواترات
وهي القضايا التي حزم العقل بها بواسطة التسامع من جم كثير يشتمل تواترهم
على الكذب كقولنا محمد علي الله عليه وسلم إذ عي الرسالة وأظهر المعجزة و

فيها قضايا قياسات متماها وهي القضايا التي يحكم العقل بها بواسطة لا تعلم
عن الذهن كالحكم بأن الأربعة زوج بواسطة وهو الاتساع بمقتضا ومن
فهذه الوقت الأربعة زوج يحمل على الفهم أنه منقسم بمقتضا ومن
الجدل إلى آخر الكتاب **الجدل** هو القياس المركب من المشهورات
لأنه الخضم وقناعه ومنها الخطابة وهي القياس المركب من مقدمات
كلية مقبولة من شخص معتد فيها القضايا المأخوذة من الأدبيات والعلماء
وهنا الخطرات كقولنا كل من يهوف بالليل فهو سارق وهو قياس
كأن من مقتضا يحصل للنفس منها التيقض والبسط كما إذا قلنا

بمقتضا

بمقتضا 9
لاختلاف

يستعمل

ياقوتة سيماله تنبسط النفس واذا قيل العسل مرق مهتجة تنقبض و
منها الخاطلة وهو قياس مركب من مقدمات كاذبة شبيهة بالصادقة
او المشهورات او مركب من مقدمات وهمية كاذبة والخطا اما من جهة
الصور بان لا يكون على هيئة يتخذه الاختلاف شره لحسب الكمية والكيف
بان يكون كبرى الشكل الاول جزئية والصغرى سالبة واما من جهة
المادة بان يكون المقدمات كاذبة شبيهة بالصادقة اما جهة الصورة كما
اذا قلت لصورة الفرس المنقش على الجدار هذا فرس وكل فرس حيوان
فهذا حيوان هذا اذا اراد بالفرس الاول الفرس الحقيقي وان اراد
بالفرس الصورة فالصادق من جهة الصورة لعدم كثر الوسط او من المعنى
كوضع القضية الطبيعية مقام الكمية كما اذا قلت الانسان حيوان والحيوان
بعض جمادى فان الكبر ليست كمية اذ هي من باب وضع
الطبيعية مكان الكمية الكبرى واجيب بان اصل السبري ههنا يصدق طبيعة
ثم يفسد الصورة ويلذب كمية فيفسد المادة وطبي ان السؤال واراد لانه
لا اعتبر كونهما طبيعية موضوعة مقام الكمية لا المعنى لا اعتبار الكذب اذ لم اعتبر
كمية كاذبة لا يكون وضعها الطبيعية مقام الكمية بل وقع الكمية الكاذبة في
الكبرى الشكل الاول وسلم ان القول مع عليه المعقول هو البرهان الكونى
مركب من اليقينيات المنتجة لليقين وما
عداه تراجم ولواحق به وليكن هو آخر
ماوردنا في شرح هذه الرسالة
والحمد لله رب العالمين وعليه
عليه خاتمة محمد آله لعجبين

المادة
ظ
من جهة الصورة
من جهة المادة



تم الرسالة المنسوب بابياعه في الاطون الصلوة الفصحى حاسن شرحه
ختم بالخزائن حول الملامح معبره لسانه في الحق

